مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن
Middle East Studies Center -Jordan

فريق الأزمات العربي

Arab Crises Team-ACT

أزمة كورونا.. التداعيات على العالم العربي واستراتيجية المواجهة

العدد العشرون

أيار/ مايو 2020

مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن
Middle East Studies Center -Jordan

فريق الأزمات العربي

Arab Crises Team- ACT

فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل، وتقديم ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن.

فريق الأزمات العربي– ACT
الأعضاء الدائمون

جواد الحمد رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط– الأردن (رئيس الفريق)	**قاصد محمود** الباحث الاستراتيجي، والنائب الأسبق لرئيس هيئة الأركان المشتركة في الجيش العربي– الأردن
محمد العدينات أستاذ الاقتصاد ووزير تطوير القطاع العام الأسبق– الأردن	**نظام بركات** أستاذ العلوم السياسية– الأردن
عاطف الجولاني الكاتب والمحلل السياسي– الأردن	**مصطفى عثمان** وزير الخارجية السوداني الأسبق والممثل السابق للسودان في الأمم المتحدة– جنيف
حامد القويسي أستاذ العلوم السياسة في جامعة لندن– بريطانيا	**صباح الياسين** أستاذ الإعلام السياسي والدبلوماسي الأسبق– العراق
عبد القادر عامر مركز دراسات الشرق الأوسط– الأردن (مقرر الفريق)	

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي..... 2
أولًا: الأزمة وتوصيفها وبيئتها (الدولية والإقليمية والعربية)..... 7
ثانيًا: تداعيات الأزمة عالميًا وعلى العالم العربي 9
ثالثًا: سيناريوهات الأزمة وتداعياتها المتوقعة على العالم العربي..... 17
رابعًا: خيارات مواجهة الأزمة عربيًا 24
خامسًا: ملامح مشروع عربي مشترك لمواجهة الأزمة وتداعياتها..... 28
Executive Summary 35

الملخص التنفيذي*

اجتاحت أزمة وباء فيروس كورونا (كوفيد- 19) العالم بشكل متسارع وفرضت نفسها كعنوان رئيسي للمرحلة، سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، ولذلك ارتأى **فريق الأزمات العربي- ACT** أن يخصص تقريره هذا لبحثها، حيث يتناول توصيف الأزمة وبيئتها (الدولية والإقليمية والعربية)، وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجيواستراتيجية على العالم، والعالم العربي بشكل خاص، وسيناريوهات الأزمة وتداعياتها المتوقعة على العالم العربي، وخيارات مواجهتها عربيًا، كما يطرح التقرير في نهايته ملامح مشروع عربي مشترك لمواجهة الأزمة وتداعياتها.

كانت بداية انتشار الوباء من مدينة ووهان في الصين، ثم انتقل منها ليصل إلى جميع دول العالم تقريبًا، وليمسّ جميع شرائح مجتمعات هذه الدول، ولتصبح أوروبا بعد ذلك البؤرة الرئيسة لانتشاره، ثم تربعت الولايات المتحدة الأمريكية على المركز الأول من حيث أعداد المصابين به وعدد الوفيات، ومقابل ذلك، كان الانعزال والتباعد الاجتماعي هو الاستراتيجية الرئيسة التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية واتبعتها الدول.

ظهرت دول العالم مرتبكةً إزاء الانتشار السريع وغير المتوقع لهذا الوباء؛ إذ فرض عليها استخدام أدوات جديدة على غير ما عهدته مؤسساتها وجيوشها في الحروب والأزمات السابقة، وفي حين تفاوتت صرامة إجراءات مكافحة الوباء من دولة لأخرى، لم تُظهر المنظمات الإقليمية والدولية المختلفة تعاونًا حقيقيًا في مواجهة الوباء، وغلب على تصرفها الانكفاء الذاتي وإغلاق الحدود، بما في ذلك كل من الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، إذ لم تلعب هاتان المنظمتان دورًا قياديًا يذكر في مواجهة الوباء، وبرز ضعف التعاون الاقتصادي والصحي بين أعضائهما، وانعدمت برامج تبادل الخبرات والإدارة المشتركة، باستثناء ما كان من بعض أعضائهما من مساعدات فردية أو تنسيق محدود على مستوى وزارات الصحة والخبراء، والذي لم يرتق لمستوى الأزمة وحجمها.

أدّى انتشار الوباء وما ترتب عليه من إجراءات مشدّدة، كان أبرزها إغلاق الدول لحدودها أمام حركة النقل وخصوصًا النقل الجوي، إلى العديد من الاختلالات الاقتصادية العالمية تمثلت بشكل رئيسي بحدوث تعطل كبير في الإنتاج، وتعطل سلاسل التوريد العالمي، وتراجع الطلب العالمي على الإنتاج من كافة السلع وخصوصًا الإنتاج الصناعي، وقد نتج عن تلك الاختلالات تداعياتٌ اقتصادية على مستوى العالم، أهمّها: انكماش اقتصادي كبير وتراجع حادّ في معدلات النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، وارتفاع كبير في معدلات البطالة، وتراجع حادّ في الإيرادات الضريبية في معظم دول العالم رافقه ارتفاع كبير في الإنفاق الحكومي، وخصوصًا على الخدمات الصحية وبرامج التحفيز

* **For English Executive Summary Refer to the End of the Report… click here.**

الاقتصادي لمعالجة تداعيات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، ما سيؤدي إلى ارتفاع العجز في ميزانيات العديد من الدول، وإلى ارتفاع كبير في المديونية العامة.

وبالحديث عن تداعيات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية على العالم العربي، يتوقع التقرير أن تكون أكثر حدّة على العالم العربي منها على غيره من دول العالم المتقدم؛ نظرًا للاختلالات الهيكلية والبنيوية، والحجم الكبير من المديونية الداخلية والخارجية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي التي كان اقتصاد هذه الدول يعاني منها قبل انتشار الوباء، إضافة إلى الصراعات العسكرية والانقسامات السياسية القائمة في العديد منها. وقد جاء أثر الأزمة أكبر على الدول التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على قطاعَي السياحة والنفط؛ إذ إن هذين القطاعَين كانا من أكثر القطاعات المتضررة من الأزمة، كما أنّ الأزمة فرضت على الدول زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية، ودعم برامج الحماية الاجتماعية من إعانات وغيرها، إضافة للإنفاق على برامج الإنقاذ الاقتصادي لدعم الشركات من الانهيار والمحافظة على الوظائف والعمالة ودعم القطاع الاقتصادي غير المنظم، ويبقى التحدي الأكبر امام هذه الدول هو توفير التمويل الإضافي لسدّ العجز الكبير والمتزايد في الموازنات العامة، إضافة إلى تمويل الالتزامات المترتبة عليها لتمويل أقساط الدين العام وإطفاءاته.

ويجمل التقرير التداعيات الاقتصادية والاجتماعية على العالم العربي بعدّة مجالات تضمنتها تقارير صادرة عن صندوق النقد الدولي ومنظمة الأسكوا ومنظمة العمل الدولية، أهمها: تكبد الشركات خسائر فادحة في رأس المال السوقي بلغت قيمتها حوالي 420 مليار دولار خلال الفترة الممتدة ما بين كانون الأول/ ديسمبر 2019 إلى منتصف آذار/ مارس 2020، وتراجع مستويات الأمن الغذائي ما قد يسبب معاناة 1.9 مليون شخص إضافي من نقص التغذية بسبب تزايد الفقر، وزيادة عدد الفقراء بأكثر من 8.3 مليون شخص. إضافة إلى خسارة حوالي 5 مليون وظيفة وارتفاع معدّلات البطالة بحوالي 2% على معدلاتها المرتفعة أصلًا، إضافة إلى احتمالية أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بما لا يقل عن 42 مليار دولار في عام 2020، وخسارات كبيرة يُتوقع أن تتعرض لها البورصات العربية والصناديق السيادية العربية بسبب الوباء.

أما في البعد السياسي، فيُلقي التقرير الضوء على التعامل السياسي الداخلي للدول مع الأزمة عالميًا وإقليميًا، حيث جاء تعاطي هذه الدول مع الأزمة مختلفًا تبعًا لاختلاف البيئة السياسية السائدة فيها، ويؤكد التقرير غياب الجهد العربي المشترك بين الدول باستثناء ما كان بين بعضها من تعاون ثنائي. وفي المقابل نظرت بعض الأنظمة العربية إلى الأزمة كفرصة لتحقيق مكاسب ميدانية أو تطوير حالات تخدم مصالحها في بعض الملفات الساخنة في المنطقة، وهو ما ظهر في الملفَين اليمني والليبي، وإلى حد ما في الملف السوري، ومع ذلك فإنه لا يزال من الممكن استثمار هذه الجائحة وتطوير مبادرة أو أكثر لوقف الحروب رغم استمرار الاختلافات السياسية بين الأطراف. وداخليًا، فإن العديد من القراءات تشير إلى احتمال تزايد القبضة الأمنية، واستبعاد أي تحولات أو

إصلاحات ديمقراطية في معظم الدول العربية، خصوصًا أن ثمة مخاوف من الآثار الاجتماعية الخطيرة التي تتوقع الفوضى وارتفاع نسب العنف والجريمة بسبب الفقر والجوع والصراعات الطبقية.

وفي البعد الجيواستراتيجي، تبقى الاحتمالات والتداعيات الدولية مفتوحة على العديد من الخيارات، غير أن أساس هذا الوباء ومصدره سيكون المحدد الأهم لمثل هذه التطورات، مع أنه لم يظهر أي نشاط يدل على اتجاه محدد باستثناء بعض التحركات والمناورات البحرية الأمريكية باتجاه فنزويلا، أو مع دول الناتو، ولم يظهر في المقابل أي نشاط يثير الانتباه من قِبَل الصين أو روسيا، ولا زالت الدول تكتفي بتراشقات إعلامية، حيث يقف العالم أمام خيارَين: الأول أن يستغل هذه الجائحة لتطوير النظام الدولي باتجاه التعاون والرفاه وتبادل المصالح، والثاني استغلالها لإعادة تعزيز القيادة والسيطرة ولو بالقوة. وعلى المستوى الإقليمي، لا يُتوقع أن يكون للأزمة أثر كبير على الملفات الساخنة باستثناء ما قد تسببه التداعيات الاقتصادية على طبيعة الوضع الجيواستراتيجي؛ لاحتمالية تغييرها لبعض موازين القوى في المنطقة.

ويعرض التقرير ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل أزمة فيروس كورونا من حيث تداعياتها على العالم العربي، هي: سيناريو احتواء الأزمة بشكل سريع وتداعيات محدودة ضمن مدى زمني قصير نسبيًا (3–6 شهور)، وسيناريو التكيّف والتعايش مع استمرار الأزمة وتداعياتها الخطرة لفترة طويلة نسبيًا (6 شهور إلى عام أو عام ونصف)، وسيناريو الفوضى وانفلات الأزمة، والفشل في احتواء تداعياتها، وخروجها عن السيطرة واستمرارها لفترة طويلة مفتوحة.

ويضع التقرير خمسة محددات أساسية للترجيح بين هذه السيناريوهات، وهي: كفاءة أداء الدول العربية على المستوى الوطني في مواجهة الأزمة، والمدى الزمني لاستمرار الأزمة وحجم انتشار الفيروس في العالم العربي والعالم وسرعة التوصل إلى لقاح أو علاج للفيروس، ومستوى التعاون والتنسيق والتضامن بين الدول العربية في مواجهة الأزمة، ومستقبل أسعار النفط التي تؤثر في قدرة الدول العربية الغنية على مواجهة الأزمة وفي قدرتها على تقديم الدعم للدول العربية الأقل قدرة على مواجهة الأزمة، ومستوى الدعم الدولي المقدّم للدول العربية التي تحتاج إسناداً لاقتصاداتها ولإجراءاتها الصحية لمواجهة الأزمة.

وفي ضوء هذه المحددات يخلص التقرير إلى أن السيناريو الثاني (التكيّف والتعايش) يبدو الأكثرَ ترجيحًا وواقعيةً، مع ضرورة الانتباه إلى أنّ هذا السيناريو مرنٌ وقد يتطوّر نحو السيناريو الثالث الذي يمكن وصفه بالسيناريو الكارثي في حال فشلت الدول العربية باحتواء تداعيات الأزمة عبر تعاون وتكاتف وتكافل حقيقي وفعال، يستند إلى حشد الإمكانات اللازمة وخاصة البشرية والعلمية لمواجهة هذه الأزمة.

ويتناول التقرير الخيارات العربية لمواجهة الأزمة، ويطرح عدداً من العوامل المؤثرة التي تعطي الأولوية لهذه الخيارات دون غيرها، وأهمها: حجم الأزمة وطبيعتها ومدى تعقّدها، وقدرة المنظومة الصحية على تحمل الحالة، وتوفر الإمكانات المادية والبشرية لدى الدول للتعامل مع الأزمة، ووجود القيادة والإدارة المسؤولة عن وضع الخيارات والتخطيط بكفاءة ومنهج علمي وواقعي وليس بطريقة عشوائية.

ويبحث التقرير خيارات عربية عدّة لمواجهة الأزمة، وذلك في مجالات مختلفة، أوّلها **المجال الصحي والطبي**، والذي يوصي التقرير بوضعه على رأس الأولويات لمواجهة الأزمة، وهو ما يتطلب إجراءات استباقية وصارمة وتحويل جزء من ميزانيات الدول لخدمة المجال الصحي، **وفي المجال السياسي والأمني** يوصي التقرير باعتماد الشفافية ومصارحة الشعوب كخيار رئيسي لضمان تحقيق الإجماع الوطني في مواجهة الأزمة، وتعزيز تعاون المواطنين في تنفيذ القرارات الصارمة التي تحدّ من حريات الأشخاص، **وفي المجال الاقتصادي والمالي** يطرح التقرير إمكانية الاستفادة من التبرعات المالية التي يقدّمها الأفراد والشركات ومنظمات المجتمع المدني وإنشاء صناديق لذلك مقابل التقليل من الاعتماد على الاقتراض من صندوق النقد الدولي، مع ضرورة المواءمة بين الأولويات الطبية والخطط الاقتصادية لتأمين استقرار الاقتصاد وحماية الطبقات الفقيرة لمنع الاضطرابات الأمنية من خلال إدارة الموارد الاقتصادية بصورة كفؤة.

ويعتقد التقرير أن أزمة تداعيات انتشار وباء كورونا تعد أزمة متحركة، فهي تحمل تغيرات جوهرية ومفاجئة وتشكّل تهديداً للوضع القائم، وتهديداً لبقاء الدول واستقرارها وإمكانية فقدان السيطرة على نتائجها.

وسعياً لتجاوز تداعيات هذه الأزمة يطرح التقرير ملامح مشروع عربي مشترك لمواجهة الأزمة وتداعياتها، حيث يقوم المشروع على قواعد وأسس عدّة، أبرزها الاهتمام بتحصين المنظومة الصحية والاجتماعية العربية والاقتصاد العربي، وتشكيل إطار خاص بذلك، أو تفعيل أحد الأطر المناسبة القائمة للتعاون العربي في هذا المجال، على أن تكون سياسات وقرارات هذا الإطار توصيات ملزمة لكافة الدول، مع ضرورة فصل الإنساني والحيوي عن الخلافات السياسية بين الدول والقيادات العربية لضمان تهيئة البيئة المناسبة للتعاون المطلوب.

ويقدّم التقرير مشروعاً عربياً للتعاون في مواجهة أزمة الوباء وتداعياتها المختلفة، ويشمل ذلك مسوّغات المشروع وأسسه، واستراتيجية المواجهة، وتفعيل دور القطاع الخاص، وعدداً من الآليات الفاعلة لتحقيقه.

ومن أهم ما يطرحه المشروع تفعيلُ مجلس وزراء الصحة العرب، وإنشاء صندوق عربي مشترك للصرف على برامج وآليات مواجهة الأزمة بمختلف أبعادها الصحية والاجتماعية والاقتصادية، وإقرار استراتيجية مشتركة لمواجهة هذا الوباء تقوم على

تحقيق التوازن بين الإجراءات المنفردة للدول العربية بقدراتها الذاتية وبين المستوى العربي الجماعي عن طريق الدور التنسيقي لجامعة الدول العربية ومجلس وزراء الصحة العرب، والذي يسمح بتجميع القوّة وتوجيهها والاستفادة من الإمكانات العربية المتوفرة.

كما يقترح التقرير خلق تكتلات مصرفية عربية لتمويل العمليات الاقتصادية، وتشكيل آليات وهيئات مشتركة حيث لزم بدعم حكومي وتسهيلات، كإنشاء صندوق البحث العلمي العربي، وصندوق خاص للتعليم التكنولوجي المتقدم، وإنشاء "بنك الفقراء" للإشراف على خفض منسوب الفقر في العالم العربي، وتقديم الدعم المالي والطبي للدول العربية التي لا تقوى منفردة على توفير مستلزمات المواجهة ومعالجة تداعياتها.

ويوصي التقرير في ختامه بسرعة اتخاذ قرار في جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين لتبنّي هذه المبادرة، وعقد مؤتمر عربي موسّع، ولو عبر التقنيات الافتراضية، من خبراء الصحة والاقتصاد والاجتماع والتكنولوجيا خصوصًا لمناقشة هذه التصورات وتطويرها وتحويلها إلى برامج عمل، كما يدعو التقرير الحكومة الأردنية التي حقّقت نجاحات مميزة في مواجهة الأزمة إلى تبنّي هذا المشروع.

أزمة كورونا.. التداعيات على العالم العربي

واستراتيجية المواجهة

يناقش هذا التقرير أزمة تداعيات انتشار وباء كورونا على العالم بشكل عام، وعلى العالم العربي بوجه خاص؛ إذ إنّ هذا الوباء يشكّل حدث الساعة نظرًا لتأثيراته الكبيرة في مختلف المستويات والأبعاد، ما جعل النظام الدولي والأمم المتحدة وحتى المؤسسات الإقليمية تبدو عاجزة عن التعاون بشكل جماعي عملي، فضلًا عن التداعيات المستقبلية المتوقعة للأزمة في المديَين المتوسط والبعيد، من تحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية واستراتيجية وفي العلاقات الدولية، وذلك وفقًا للمؤشرات الأولية المتاحة، مع بعض القياسات على تاريخ بعض التحولات المشابهة وخلفياتها في التأثير، سواء بالحروب العالمية أو الأوبئة العالمية وغيرها.

وقد أصاب العالمَ العربي شيءٌ من هذه الإشكالات في ظل ضعف التعاون وتبادل الخبرات والإدارة المشتركة للأزمة، حيث غابت جامعة الدول العربية وتفرّدت كل دولة بإدارة نفسها باستثناء تنسيق محدود وتبادل خبرات بين دول مجلس التعان الخليجي رغم الخلافات السياسية بينها.

وانطلاقًا من ذلك، يعرض التقرير أزمة تداعيات هذا الوباء على العالم العربي، وسيناريوهاتها الممكنة، وخيارات مواجهتها عربيًا، كما يقدّم في نهايته ملامح مشروع عربي لمواجهة الأزمة وتداعياتها.

أولًا: الأزمة وتوصيفها وبيئتها (الدولية والإقليمية والعربية)

اجتاحت أزمة وباء فيروس كورونا (كوفيد– 19) العالم بشكل متسارع وغير متوقع لدى الأنظمة الصحية والسياسية والاقتصادية القائمة، وقد بدأ الوباء في مدينة ووهان في الصين في كانون أول/ ديسمبر 2019، ولكن سرعان ما انتشر الوباء ليعمّ مناطق عدة في الصين ويخرج منها إلى كافة أنحاء المعمورة. لم يترك الفيروس شعبًا أو قومية، دينًا أو مذهبًا، عرقًا أو لونًا، غنيًا أو فقيرًا، قويًا أو ضعيفًا، صغيرًا أو كبيرًا، نساءً أو رجالًا، إلا ولحق بهم وآذاهم، فهو وباء عابرٌ للحدود والقارات والطبقات، عابرٌ للبحر وللبر.

لم يجد العالم خيارًا أفضل من الانكفاء والعزل في المنازل والمدن وداخل الحدود الوطنية؛ فلا تنقّل ولا طيران ولا سفر ولا اختلاط، فالانقطاع وعدم الاحتكاك هو الأسلوب الذي فرض نفسه كمعيار علاجي احترازي لكبح جماح الفيروس وانتشاره وتمدده.

وقفت الدول المتقدمة تكنولوجيًا وصحيًا مرتبكة أمام انتشار هذا الفيروس، والتفتت القوى العظمى إلى قوتها العسكرية، التقليدية والنووية والبيولوجية، فلم تعثر على عدو أمامها لتفتك به، ولم يستطع الاقتصاد العالمي من خلال استخدام الدول لأدوات السياسة التقليدية المالية والنقدية والتحفيزية التخفيفَ كثيرًا من حدّة التداعيات الاقتصادية، كما أنّ الدول التي كانت تظن نفسها بمنأىً عن الوباء في أوروبا والولايات المتحدة وجدت نفسها مرتعًا خصبًا له.

وقد تربعت الولايات المتحدة على المركز الأول من حيث عدد الوفيات وانتشار الوباء، وتبعتها روسيا، وأوروبا في إيطاليا وإسبانيا ففرنسا وبريطانيا وألمانيا، وحتى لحظة كتابة هذا التقرير ينتشر الفيروس انتشار النار في الهشيم صانعًا أكبر أزمة على مستوى العالم في هذا القرن، والتي تهدد حياة ثمانية مليارات إنسان هم سكان العالم، وبتداعيات مفتوحة الاحتمالات والتوسع.

فرضت كورونا على العالم انتهاج نظام لم يسبق له مثيل، فلم يسبق لهذا العالم انتهاج نظام واحد في حياتهم اليومية، يشمل العزل والابتعاد، وفرض حظر تجوال، وتغيير السلوك الاجتماعي بشكل جذري، وإغلاق المساجد والكنائس، بما في ذلك الحرم المكي والحرم المدني، والمطاعم وغيرها، فضلاً عن إنهاء مقولات الحرية الشخصية والحرية المطلقة، وما عجزت الحكومات والمنظمات عن فعله استطاعت جائحة كورونا أن تفرضه على الناس، فالطرقات فارغة من الناس والعربات، والناس محبوسون في البيوت.

إقليميًا، لم تكن الدول والمنظمات الإقليمية أفضل حالًا من مثيلاتها العالمية، فالمنظمات الإقليمية، المتماسكة والنشطة منها كالاتحاد الأوروبي، أو العاجزة منها كمنظمة التعاون الإسلامي، فوجئت بالفيروس وسرعة انتشاره مع عدم استعدادها لمواجهته، وتركت الأمر للدول الأعضاء كي تتصرف بمفردها، حيث غلب على تصرفها الانكفاء الذاتي وإغلاق الحدود، ولم يشفع للاتحاد الأوروبي أنّ له عملةً واحدةً وبنكًا أوروبيًا وعَلَمًا واحدًا ورئاسةً واحدةً ودستورًا يحمي حرية الحركة بين الدول الأوروبية، لم يشفع له ذلك كله كي يتجنّب تصرّفَ الدول بشكل أحادي وتغييبَ برامج التعاون الجماعي لمصلحة السياسات القُطرية.

كما طفت على تصرفات منظمة التعاون الإسلامي الخلافاتُ السياسية ولم تحرك ساكنًا أو تدعُ للتضامن معاً لمواجهة الوباء، لذلك وجدنا بعض المساعدات وبشكل فردي من بعض الدول لبعضها الآخر دون أن يكون للمنظمة الإقليمية أي دور في ذلك، رغم أنها تمتلك بنكًا ضخماً "بنك التنمية الإسلامي" في جدّة، وكان يمكن أن يقوم بدور البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي على مستوى أعضاء المنظمة.

وعلى صعيد العالم العربي ومنظماته الإقليمية (جامعة الدول العربية، والاتحاد المغاربي، ومجلس التعاون الخليجي) فقد برز ضعف التعاون الاقتصادي والصحي، وانعدام برامج تبادل الخبرات والإدارة المشتركة، كما غابت جامعة الدول العربية عن قيادة أي حراك، وتفردت كل دولة بإدارة الأزمة داخل حدودها، باستثناء تنسيق محدود بين دول مجلس التعاون الخليجي على مستوى وزارات الصحة والخبراء لم يرتق لمستوى الأزمة وحجمها، وظلّت دول فقيرة مثل الصومال وجزر القمر وجيبوتي والسودان تكافح بإمكاناتها المتواضعة لمواجهة الوباء، وتجد بعض الدعم من خارج حاضنتها العربية من دول مثل الصين وتركيا والاتحاد الأوروبي.

فالأزمة إذن دولية وإقليمية كما هي عربية، وهي أزمة شاملة تتناول الحياة بمعانيها المختلفة وأبعادها الواسعة، كما أنها أزمة متحركة ومتحولة صحيّاً وجغرافيًا واقتصاديًا، وقد شكّلت أزمةً فعليةً للقدرة العامة للدول على إدارتها والتوصل إلى رؤية للخروج منها باستراتيجية شاملة، وذلك رغم بعض النجاحات المميزة في السيطرة على سرعة وتوسع انتشار الوباء أو مواجهة حالاته الحادّة وتقليل حالة الوفيات كما في الصين وكوريا الجنوبية وألمانيا والأردن وتونس وتركيا على سبيل المثال.

كما أن العالم لا يزال يحاول التوصلَ إلى دواء للمرضى أو لقاح لتحصين الأصحاء، وظهرت خلال الأزمة عوارض مرضيّة خطرة في المجتمعات العالمية وأثارت جدليات حساسة، بعضها يتعلق بأولوية الاهتمام بالأعمار الشابّة على حساب كبار السن مثلًا، وبعضها حول أولوية الاقتصاد على صحة الإنسان، وحول أولوية الحريات الفردية والعامة على النجاح في احتواء ومحاصرة الوباء وانتشاره، كما هو كذلك التنافس الدولي لتحقيق السبق في التوصل إلى اللقاحات والأدوية. بل إن دولاً تتراشق الاتهامات عن مسألة إخفاء المعلومات عن دول أخرى، وبعضها يُتهم بالتأخر بأخذ الأمر بجدّية في بلاده.

ثانيًا: تداعيات الأزمة عالميًا وعلى العالم العربي

1. التداعيات الاقتصادية والاجتماعية

لقد وضعت جائحة كورونا دول العالم أمام تحديات كبيرة وغير مسبوقة، حيث فاجأت الأزمة الكثير من دول العالم بسرعة تفشيها وانتقالها من دولة إلى أخرى عبر وسائط النقل الدولي وخصوصًا الطائرات، فسارعت كل دولة من دول العالم إلى إغلاق حدودها أمام حركة النقل وخصوصًا النقل الجوي، وتعطلت معها حركة انتقال المسافرين بين دول العالم، وقد نجم عن ذلك مجموعة من الاختلالات الاقتصادية على مستوى العالم تمثلت بشكل رئيسي في الجوانب التالية: **أولًا**، تعطل كبير في الإنتاج مما نجم عنه

تراجع كبير في حجم صادرات الدول وخصوصاً الصادرات الصناعية، **ثانيًا**، تعطل سلاسل التوريد العالمية، مما خلق نقصًا كبيراً في عرض السلع من المواد الأولية والسلع الاستهلاكية، **ثالثًا**، تراجع الطلب العالمي على الإنتاج من كافة السلع وخصوصاً الإنتاج الصناعي.

وبالرغم من سياسات إغلاق الحدود إلا أنها لم تحدّ من سرعة انتشار الوباء داخل كل دولة من دول العالم، باستثناءات قليلة، ما دفع الكثير من الدول إلى اتخاذ المزيد من إجراءات مكافحة انتشار الوباء، وقد تباينت صرامة إجراءات مكافحة الوباء من دولة لأخرى، فبعض هذه الدول أعطت الأولوية لسلامة مواطنيها وصحتهم مقابل استعدادها لتحمل قدر أكبر من تداعيات الوباء الاقتصادية، ومجموعة ثانية من الدول اختارت استراتيجية الإبطاء من سرعة انتشار الوباء لمنع انهيار النظام الصحي وتحمّل قدر أقل من التداعيات الاقتصادية، ومجموعة ثالثة من بينها بعض الدول المتقدمة اختارت استراتيجية مناعة القطيع وإعطاء الأولوية للمحافظة على سلامة اقتصادها مع تحمّلها للتضحية بحجم أكبر من الوفيات الناجمة عن انتشار الوباء، بما تحمله هذه الاستراتيجية من إشكالية تاريخية حضارية ومسئولية اجتماعية وتاريخية تتمثل بتخلّي الدولة عن الحد الأدنى من القيم والأخلاق وعن مسؤوليتها الأدبية والأخلاقية أمام مواطنيها وخصوصاً كبار السن، ولكنها اضطرت لاحقًا وتحت ضغط تزايد المخاطر وانتشار الوباء إلى اتخاذ المزيد من إجراءات منع انتشار الوباء وإغلاق اقتصادها والتخلّي عن سياسة مناعة القطيع الكاملة بسبب مخاطر انهيار أو فشل نظامها الصحي.

وقد أدّت جميع هذه الإجراءات التي اتخذتها الدول لمنع انتشار وباء كورونا إلى مجموعة من التداعيات الاقتصادية على مستوى العالم، أهمّها:

- انكماش اقتصادي كبير وتراجع حادّ في معدلات النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، حيث سجلت معظم دول العالم معدلات نمو سالبة حسب تقديرات صندوق النقد الدولي.
- ارتفاع كبير في معدلات البطالة وخسائر أسواق العمل عشرات الملايين من الوظائف، حيث قدّرت منظمة العمل الدولية الخسائر الاقتصادية لدول العالم بنحو 195 مليون وظيفة بسبب أزمة كورونا.
- تراجع حادّ في الإيرادات الضريبية في معظم دول العالم رافقه ارتفاع كبير في الإنفاق الحكومي وخصوصاً في مجال الإنفاق على الخدمات الصحية وبرامج التحفيز الاقتصادي لمعالجة تداعيات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، كل ذلك سيؤدي إلى ارتفاع العجز في ميزانيات الدول، وإلى ارتفاع كبير في المديونية العامة لها.

وقد أشار تقرير صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي والذي صدر في 2020/3/14 إلى أن حجم هذه التداعيات على اقتصاديات دول العالم سيكون كارثيًا، مما سيؤدي إلى تراجع نمو الاقتصاد العالمي إلى -3%، وبالتالي سيكون أسوأ انكماش اقتصادي منذ زمن الكساد العظيم عام 1929.

وبالطبع فإن حجم تقديرات التداعيات الاقتصادية السلبية على الاقتصاد العالمي قابلة للتغيير والتعديل، وذلك لأن هذه التقديرات اعتمدت على عدد من الافتراضات في ظل ظروف عدم التأكد نظرًا لأن جائحة كورونا غير مسبوقة، فهي تختلف عن غيرها من الأوبئة التي شهدها العالم من قبل من حيث سرعة انتشارها وقوة تأثيرها على الجهاز التنفسي للإنسان وعدم توفر العلاج المناسب والمطاعيم التي تساعد جهاز المناعة في جسم الإنسان على مقاومتها، ولا توجد معلومات أو تجارب سابقة يمكن اعتمادها والقياس عليها للتوصل إلى تقديرات ذات مصداقية عالية لتداعياتها وآثارها السلبية على الاقتصاد، ولذلك تشكّل ظاهرة متحركة ومتحوّلة بذاتها وبتداعياتها المختلفة.

- **تداعيات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية على العالم العربي**

من المتوقع أن تكون تداعيات أزمة كورونا الاقتصادية على دول العالم العربي أكثر حدّةً من تداعياتها على اقتصاديات الدول المتقدمة والناشئة لأسباب موضوعية كثيرة، حيث تعاني اقتصاديات الدول العربية في فترة ما قبل انتشار الوباء (أي ما قبل عام 2020) من اختلالات هيكلية وبنيوية ساهمت في ضعف أدائها من حيث تراجع وتدنّي معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع معدلات الفقر، وسوء توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، وعدم كفاية الإيرادات المحلية في تغطية النفقات الكلية للحكومة، لا بل عدم تغطيتها حتى للنفقات الجارية للحكومة رغم ارتفاع نسبة الضريبة في الدول العربية. كما عانت كثير من اقتصاديات الدول العربية من غياب الحوكمة الرشيدة وضعف الشفافية والمساءلة وتفشي ظاهرة الفساد وضعف إدارة السياسات المالية والنقدية، ما أدّى إلى هدر موارد الدولة المالية وهشاشة اقتصادياتها.

كما أنّ دولاً عربية كثيرة تعاني من حجم كبير من المديونية الداخلية والخارجية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، مثل مصر ولبنان والأردن، ما دفع هذه الدول للتشاور مع صندوق النقد الدولي للوصول إلى عقد اتفاقيات معه حول برامج إصلاح اقتصادي.

إضافة إلى أنّ عدداً من الدول العربية، كسوريا والعراق واليمن وليبيا ولبنان، تعاني من صراعات عسكرية وانقسامات سياسية أصبح معها كثير من قراراتها السيادية مرهونةً لقوى إقليمية ودولية، كل ذلك في ظل غياب واضح للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية، مع ضعف واضح للدور الإيجابي الذي يمكن أن تقوم به جامعة الدول العربية.

وفي ظلّ هذه الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة جاءت جائحة كورونا لتضيف أعباءً وتداعيات اقتصادية جديدة أدّت إلى زيادة هشاشة الاقتصاد العربي. وقد كان من أوائل هذه التداعيات على اقتصاديات الدول العربية التراجع الحادّ في الدخل السياحي للعديد من الدول، والتي يشكّل دخلها السياحي مصدراً مهمًا من مصادر الناتج المحلي الإجمالي، ومصدراً رئيسيًا للعملة الصعبة ولميزان المدفوعات فيها، وخصوصًا في كل من مصر والأردن ودبي وتونس ولبنان.

أمّا الدول العربية المصدّرة للنفط مثل السعودية والكويت والعراق والإمارات وليبيا والجزائر، فحجم الضرر الذي أصابها بفعل جائحة كورونا هائلٌ بسبب التراجع الكبير في حجم الطلب على النفط عالميًا من جهة، والانخفاض الحادّ في أسعاره من جهة أخرى، وأصبح سوق النفط العالمي يعاني من فائض كبير في العرض، ما دفع دول أوبك ودولا أخرى منتجة للنفط للاتفاق على تخفيض حجم الإنتاج بحوالي 10 ملايين برميل يوميًا من بداية شهر أيار/ مايو 2020، كما قررت السعودية إجراء تخفيض آخر على كميات النفط المنتَجة بمقدار مليون برميل نفط إضافي، ولكن هذه القرارات لن تؤديَ إلى ارتفاع أسعار النفط إلى مستوياتها السابقة لما قبل كورونا، ومن المرجح أنّ سعر خام برنت سيبقى عند مستويات منخفضة في حدود 30 دولارًا للبرميل الواحد حتى نهاية عام 2020، وهذا يمثّل نصف ما كان عليه السعر قبل أزمة كورونا، وليس من المرجّح أن يرتفع سعر خام برنت ليلامس 40 دولارًا للبرميل قبل نهاية عام 2020 وذلك بسب انخفاض الطلب العالمي خلال هذه الفترة، ولصعوبة تحكم الدول في أسعار النفط في ظل حجم المخزون الكبير منه، والتي تحتفظ به الأسواق في دول العالم وخصوصًا الولايات المتحدة.

إنّ إجراءات مكافحة تفشي الوباء وما رافقها من تعطيل الإنتاج في الدول العربية لن تؤدّي فقط إلى تراجع الإنتاج وبالتالي تراجع النمو الاقتصادي، بل ستؤدي أيضًا إلى إغلاق كثير من الشركات المنتجة وإعلان إفلاسها وفقدان الوظائف وتراجع الإيرادات المحلية من ضرائب ورسوم وغيرها، وارتفاع الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية، ودعم برامج الحماية الاجتماعية من إعانات وغيرها، كما ستواجه مشكلة الإنفاق على برامج الإنقاذ الاقتصادي لدعم الشركات من الانهيار والمحافظة على الوظائف والعمالة ودعم القطاع الاقتصادي غير المنظم، كما ستخلق هذه الإجراءات مزيداً من التحديات والصعوبات في كيفية الحصول على تمويل لهذه الزيادات في النفقات في ضوء التراجع الحادّ في الإيرادات، **والسؤال المطروح هو كيف لهذه الدول أن توفر التمويل الإضافي لسدّ العجز الكبير والمتزايد في الموازنات العامة للدول العربية إضافة إلى تمويل الالتزامات المترتبة عليها لتمويل أقساط وإطفاءات الدين العام؟**

إنّ من أهمّ الآثار والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية على المنطقة العربية حسب ما جاء في التقارير الدولية لصندوق النقد الدولي، ومنظمة الأسكوا، ومنظمة العمل الدولية، وغيرها، ما يلي:

- تكبّد الشركات في المنطقة العربية خسائر فادحة في رأس المال السوقي بلغت قيمتها حوالي 420 مليار دولار خلال الفترة الممتدة ما بين كانون أول/ ديسمبر 2019 إلى منتصف آذار/ مارس 2020، وذلك حسب تقديرات الأسكوا.
- تراجع مستويات انعدام الأمن الغذائي حيث يعاني حوالي 50 مليون إنسان من نقص التغذية في المنطقة العربية، وذلك قبيل انتشار الوباء، ونتيجة لانتشار الوباء فإنه يمكن أن يعاني 1.9 مليون شخص إضافي من نقص التغذية بسبب تزايد الفقر، وفقًا لتقديرات الأسكوا في تقريرها الصادر في نيسان/ إبريل 2020.
- يهدد الوباء حوالي 55 مليون إنسان ممّن هم بحاجة للمعونة الإنسانية في المنطقة العربية، من بينهم 26 مليون مشرد قسرًا (لاجئين ونازحين)، ويعاني 16 مليون من هؤلاء من انعدام الأمن الغذائي، حسب تقديرات الأسكوا.
- تشير التقديرات الأولية أنه من المتوقع أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بما لا يقل عن 42 مليار دولار في عام 2020 بسبب وباء كورونا (حسب تقديرات الأسكوا في تقريرها الصادر في آذار/ مارس 2020)، ونعتقد أن هذه التقديرات أقل بكثير من الواقع.
- تقدّر منظمة العمل الدولية في تقريرها الصادر في نيسان/ إبريل 2020 أن تخسر اقتصاديات الدول العربية حوالي 5 ملايين وظيفة بسبب وباء كورونا، وأن ترتفع معدلات البطالة بحوالي 2% زيادة على معدلات البطالة المرتفعة أصلًا.
- من المتوقع ازدياد عدد الفقراء بما يزيد على 8.3 مليون إنسان ليصل العدد الكلّي إلى 101.4 مليون فقير في الوطن العربي، حيث تقدّر منظمة العمل الدولية أن ما نسبته 60% من إجمالي العمالة في الوطن العربي هي في القطاع غير المنظم.
- من المتوقع أن تصل خسائر البورصات العربية من الأسهم وخسائر الصناديق السيادية العربية إلى بضع عشرات المليارات دولار أمريكي.

2. التداعيات السياسية والجيواستراتيجية

أرغمت الأزمة دول العالم، خصوصًا الكبرى منها، وبسبب شدة وسرعة انتشار الوباء وآثاره الصحية والاجتماعية والاقتصادية ودرجة المفاجأة التي أحدثها، على التركيز على الأوضاع الداخلية وحشد الجهود لمواجهة الوباء والتخفيف من آثاره وسرعة انتشاره

وتقليل عدد الإصابات في محاولة لاحتواء الوباء وكسب الوقت حتى تتوصل مراكز البحوث إلى اكتشاف لقاح وعلاج لهذا الفيروس.

- **التداعيات السياسية**

كانت التداعيات السياسية الداخلية مختلفة من دولة إلى أخرى بحسب البيئة السياسية السائدة، ففي أمريكا بدأ الرئيس سياسة استثمار الأزمة انتخابيًا وأظهر نفسه إعلاميًا كقائد مبادر ومنظّر وقارئ للأحداث، باعثًا برسائل تطمين للشعب الأمريكي بأنّ أمريكا في أمان وأنّ احتمالات انتقال الوباء إليها قليلة، وإن حصلت فستكون محدودة وتحت السيطرة دون اعتبار لتوصية المخابرات المركزية والجهات الطبية المختصة لخطورة الوباء وشدته وسرعة انتشاره وضرورة اتخاذ احتياطات لمواجهته، وقد استغل خصومه السياسيون ذلك وركزوا عليه إعلاميًا بحيث ظهر الرئيس وكأنه منعزل عن الواقع ولا يقول الحقائق.

وبالفعل تراجعت شعبيته إلى حد ما عندما بدأت معركة المواجهة مع الوباء مع مرور الأيام وتفاقم الأزمة واستمرار التخبط الإعلامي ومعركة الصلاحيات الدستورية بين الرئيس وحكام الولايات والتي انتهت لصالح حكام الولايات، وقضية كفاية المعدات والتجهيزات والمستشفيات العائمة الجاهزة وحتى تطوير اللقاح والعلاج وكلفته وغيرها مما عزز من هجوم الديمقراطيين وتركيزهم على إخفاقات الرئيس في التعامل مع أزمة الوباء.

وفي هذه الأثناء بدأت الإدارة الأمريكية سياسة الاتهام ضد الصين بعدم الشفافية في نقل المعلومات ومحاولة إقناع الرأي العام بمسؤولية الصين عما سيحدث من أضرار، وقد تطور هذا الأمر من المستوى الإعلامي إلى المستوى السياسي وأخيرًا القضائي، مما قد يوفر للإدارة الأمريكية غطاءً قانونيًا لاتخاذ إجراءات عقابية ضد الصين لاحقًا في حال استمرت بالسير في هذا الاتجاه، كذلك اعتبرت الإدارة الأمريكية أن وكالات الأمم المتحدة وخصوصًا منظمة الصحة العالمية منحازة للصين، وأمَر الرئيس الأمريكي بوقف دفع الالتزامات الأمريكية لهذه المنظمة، مع أنه تراجع ليدعمها من خلال الـ G7 مع المطالبة بإصلاحها، وتحدّث كذلك عن إعادة النظر في اتفاقيات التجارة الدولية.

أما الصين فقد ركّزت جهودها على احتواء الوباء ولجأت إلى الإجراءات الشديدة الحازمة واستخدمت القبضة الأمنية واستطاعت أن تتجاوز ذروة الوباء، وأكدت على مركزية إدارة الأزمة ومواجهة الوباء، ولم تغفل الأبعاد الدولية للأزمة فأطلقت تصريحات من المستوى السياسي الثاني حول احتمال أن يكون الجنود الأمريكيون الذي زاروا ووهان مؤخرًا يحملون الفيروس، سواء كان ذلك عن قصد أو بطريق الخطأ.

وفتحت قنواتِها السياسية مع كثير من دول العالم وخصوصًا الأوروبية لتقديم المساعدة بعد انتقال الوباء إلى أوروبا بشكل سريع وواسع، وأرسلت معدات طبية إلى بعض هذه الدول في محاولة لتحقيق مكاسب على حساب الانصراف الأمريكي للمصالح الأمريكية دون الاهتمام بالحلفاء.

كما أنّ الدول الأوروبية انصرفت هي الأخرى إلى أوضاعها الداخلية واكتفت بالعتاب السياسي، من خلال قنوات إعلامية غير رسمية غالبًا، سواء على بعضها أو على منظومة الاتحاد الأوروبي التي لم تتمكن من تطوير آليات مواجهة جماعية أو عمليات إسناد منهجية بين دول الاتحاد بشكل عاجل مما جعل بعضها يواجه هذه الأزمة بإمكانات لا تتناسب مع شدّتها وسرعتها، ما فاقم الأزمة وعظّم الخسائر، كما هو الحال في إيطاليا مثلًا، مع أنه حصل بعض التدارك برصد ميزانية خاصة ما بين 10– 17 مليار يورو لمواجهة الوباء، ومئات المليارات لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية في دول الاتحاد حسب البنك المركزي الاوروبي.

وهو ذاته ما حدث مع دول الإقليم العربي ومحيطه، فقد تفاوتت حدّة الأزمة من دولة لأخرى، كما تفاوت توقيت تعاظم الأزمة، وكانت إيران أولى دول الإقليم تعرّضًا لهذا الوباء، وقد واجهت ضعفًا وإشكالاتٍ في آليات مواجهته واحتوائه، حيث لم تكن هذه الآليات سريعة وفعّالة بشكل كافٍ لاحتواء الوباء، ما زاد من عدد الإصابات والوفيات، ووجّه وزير الخارجية نداءً إلى العالم يطلب المساعدة بالمعدات الطبية والأدوية وما يرتبط بمواجهة الوباء، ولاحقًا قامت الصين بتقديم الخبرات والمعدّات لإيران. وقد بدأت إيران تحقق نتائج إيجابية في مجال تقوية النظام الصحي واحتواء التوسع في الإصابات، وزادت أعداد حالات الشفاء لأكثر من 75% من أعداد المصابين. ولم تظهر مستجدات مهمة في سياسات إيران الإقليمية أو الدولية في ظل هذه الأزمة.

أمّا تركيا فقد كانت آخر من تعرّض للوباء بشكل واضح، وقد ركّزت على الداخل للتعامل مع الوباء وآثاره الاجتماعية، ورغم ذلك زادت عن إيرن في أعداد الإصابات وأصبحت في لحظة ما الدولةَ التاسعة في أعداد الإصابات في العالم، وحققت نسبة شفاء تصل إلى 75%، ولم يظهر أي جديد في سياستها الإقليمية والدولية بهذا الخصوص باستثناء تقديمها المساعدات الطبية للعديد من دول العالم.

أمّا إسرائيل فقد واجهت الوباء بجهود ذاتية وحرّكت جهاز الموساد الإسرائيلي ليقوم بعمليات تهريب أو سرقة أو شراء من السوق السوداء لمعدّات الطبية لازمة لمواجهة الوباء، وواجهت صعوبات في التعامل مع بعض المكوّنات الاجتماعية وخصوصًا الدينية إزاء الازمة، لكن من الواضح أن الوباء لم يؤثر على إجراءاتها وسياساتها بخصوص

الضمّ والتهويد اللذين تخطط لهما في الضفة الغربية والقدس، بل ما زالت قائمة كما أعلن رئيس الوزراء بالرغم من وجود أصوات نخبوية تعتبر هذا الإجراء مكلفًا وقد يؤثر سلبًا على إسرائيل، وقد نجح نتنياهو بتجاوز أزمة تشكيل الحكومة حيث تم الاتفاق مع زعيم حزب أزرق أبيض بيني غانتس على تشكيل حكومة طوارئ وطنية لمدة ثلاث سنوات يتناوب الحزبَان خلالها على رئاسة الحكومة، وبدأ نتنياهو رئيسًا للوزراء ما يعزز موقفه من الاستمرار في خطط الضم والتهويد المقررة في برنامجه السياسي.

- **التداعيات السياسية على العالم العربي**

لم تكن الدول العربية مختلفة عن باقي دول العالم، فقد واجهت كل دولة هذا الوباء بجهودها وإمكاناتها، ولم يظهر أي جهد عربي مشترك باستثناء مقترح كويتي لضرورة تطوير منظومة أمن غذائي خليجي، وأسفر عن اجتماع عن بعد لوزراء مجلس التعاون تم من خلاله الاتفاق على هذا الاقتراح، وتأكّد من خلال أزمة الوباء أن الجامعة العربية ما زالت عاجزة عن القيام بأي دور إلا بقدر ما يريد أي طرف عربي أن يوظفها، وفي الوقت نفسه بقيت العلاقات الثنائية بين الدول هي السائدة، فظهرت بعض حالات من التعاون الثنائي المحدود.

أما فيما يتعلق بالملفات العربية الساخنة، فيبدو أن أزمة الوباء شكّلت فرصة لتحقيق مكاسب ميدانية أو تطوير حالات تخدم مصالح بعض الدول رغم الموقف المعلَن من دول التحالف العربي في اليمن مثلًا لوقف النار استجابةً لنداء الأمين العام للأمم المتحدة، إلا أن هناك من لا يريد للنار أن تقف، وهذا ما تشهده ليبيا حيث زادت التعزيزات لقوات حفتر الذي يسابق الزمن لتحقيق أي تغيير بعد أن نجحت حكومة الوفاق باستعادة زمام المبادرة، واتضح أنّ تركيا لن تسمح لحفتر والدول الداعمة له، سواء العربية أو الغربية، ولا حتى روسيا، بهزيمة حكومة الوفاق الشرعية، حيث تجري تركيا مناورات بحرية وجوية قبالة السواحل الليبية في الوقت الذي تخوض فيه قوات الوفاق معركة فاصلة مع قوات حفتر في مناطق عدة، كما نجحت حكومة الوفاق الليبية بالسيطرة على معقل استراتيجي للقوات المناوئة في قاعدة الوطية الجوية.

وفي سوريا التي لا يبدو عليها التأثر بهذا الوباء حسب الإحصاءات الرسمية، إلا أن توظيفه سياسيًا وحتى عسكريًا يبدو قائمًا، وهذا ما رَشَح من الزيارة والاتصالات الهاتفية الإماراتية– السورية.

ومع أن الحروب القائمة ما زالت قائمة، إلا أنّ ذلك لا يمنع من استثمار هذه الجائحة وتطوير مبادرة أو أكثر لوقف هذه الحروب رغم استمرار السياسات القائمة على الاجتهادات والقرارات الفردية وشخصنة العلاقات السياسية وإدارة الازمات.

- **التداعيات الجيواستراتيجية**

رغم أن أزمة الوباء لم تنتهِ بعد، ورغم التحول في طبيعة التداعيات وحجمها وآثارها العملية، وأنها ربما تكون مفتوحة على العديد من الاحتمالات، وحتى كتابة هذا التقرير لم يظهر أي نشاط يدل على اتجاه محدد باستثناء بعض التحركات والمناورات البحرية الأمريكية باتجاه فنزويلا أو مع دول الناتو. ولم يظهر في المقابل أي نشاط يثير الانتباه من قِبَل الصين أو روسيا، ولا زالت الدول تكتفي بالتراشقات الإعلامية، حيث يقف العالم أمام خيارَين: الأول أن يستغل هذه الجائحة لتطوير النظام الدولي باتجاه التعاون وتبادل المصالح وتحقيق الرفاه، والثاني استغلالها لإعادة تعزيز القيادة والسيطرة ولو بالقوة.

ولا يختلف المشهد الإقليمي كثيراً، مع احتمال تطوير حالة جديدة للحرب في اليمن، ليس بسبب الوباء وإنما لأسباب أخرى تفرضها طبيعة هذه الحرب وأسباب استمرارها. أما الحرب في ليبيا فلا يتوقع أن تتأثر بهذه الأزمة لأنها وصلت إلى وضع جديد يصعب التراجع عنه لصالح حكومة الوفاق المدعومة من تركيا. كما لا يبدو أن الأزمة السورية قد تشهد تغييراً بسبب الجائحة، لكنها، ولاعتبارات متعددة، قد تتحوّل إلى أوضاع جديدة كانت تتفاعل وتتطور منذ عامَين.

ولا زال الوضع العربي مستمراً في خلافاته الحادة وصراعاته الداخلية والبينيّة، وقد يكون للتداعيات الاقتصادية الأثر الأكبر على طبيعة الوضع الجيواستراتيجي، لأن الآثار الاقتصادية قد تغيّر الكثير من موازين القوى. وثمة مخاوف وإرهاصات إعلامية من الآثار الاجتماعية الخطيرة التي تتوقع تزايد الفوضى والعنف والجريمة بسبب الفقر والجوع والصراعات الطبقية في عدد من الدول العربية.

ويمكن للدول العربية إن أحسنت الرؤية للأحداث والتطورات القادمة عالميًا وإقليميًا وتخلّصت من عقدة الأنانية الشخصية والانانية الوطنية أن تُعيد حضورها الإيجابي الإقليمي والعالمي مستغلةً مزاياها الاستراتيجية الجغرافية والطبيعية والحضارية.

ثالثًا: سيناريوهات الأزمة وتداعياتها المتوقعة على العالم العربي

1. السيناريوهات المستقبلية

ثمة ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل أزمة فيروس كورونا من حيث تداعياتها على العالم العربي، هي: سيناريو **احتواء** الأزمة بشكل سريع وتداعيات محدودة، وسيناريو **التكيّف** والتعايش مع استمرار الأزمة وتداعياتها الخطرة، وسيناريو **الفوضى** وانفلات الأزمة، والفشل في احتواء تداعياتها، وخروجها عن السيطرة.

أ. السيناريو الأول: احتواء الأزمة بشكل سريع وتداعيات محدودة

وصف السيناريو

- احتواء سريع للأزمة ضمن مدى زمني قصير نسبيًا (3–6 شهور).
- استيعاب التداعيات السلبية للأزمة على الدول العربية سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، والتعافي سريعًا من تأثيراتها.

شروط تحقّق السيناريو

- اعتماد خطط وطنية وقومية كفؤة وإجراءات فاعلة على مستوى الدول العربية في احتواء انتشار الفيروس ومعالجة التداعيات السلبية للأزمة على الاقتصاد الوطني والقومي والوضع المعيشي للمواطنين والوضع الاجتماعي والتعليمي.
- بناء حالة جيدة من التفهّم والتعاون المجتمعي مع الإجراءات الرسمية لمواجهة انتشار المرض ومعالجة تداعياته السلبية، وتعزيز المبادرات المجتمعية، وتحقيق التكامل بين الدور الرسمي ودور مؤسسات المجتمع المدني في عملية المواجهة.
- تفعيل دور مؤسسات التعاون العربي المشترك، وتحقيق مستوىً عالٍ من التنسيق بين الدول العربية في مواجهة تداعيات الأزمة على صعيد تكامل الأدوار وتبادل الخبرات وتقديم الدعم المالي والطبي للدول العربية التي لا تقوى منفردة على توفير مستلزمات المواجهة.
- نجاح الجهود العربية والدولية في التوصل لعلاج ولقاح سريع للمرض يتيح احتواء الفيروس خلال مدى زمني قصير نسبيًا.

النتائج المتوقعة لتحقق السيناريو

- تجاوز تداعيات الأزمة بحد أدنى من الخسائر السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والتعليمية، وتوفير فرصة قوية للتعافي سريعًا من التأثيرات السلبية للأزمة.
- تعزيز الثقة بين الحكومات والمجتمعات العربية وجسر الفجوة بين المستويين الرسمي والشعبي.
- رفع مستوى الوعي الصحي في المجتمعات العربية، وتعزيز السلوك الصحي الإيجابي في التعامل مع الكوارث والأزمات.
- تعزيز حالة التضامن والتعاون العربي، وتوفير فرصة لمعالجة الأزمات العربية البينية.
- تعطيل الكثير من الفعاليات والأنشطة الاجتماعية والدينية والرياضية والثقافية والتعليمية خلال فترة استمرار الأزمة القصيرة نسبيًا.

ب. السيناريو الثاني: التكيّف والتعايش مع استمرار الأزمة وتداعياتها الخطرة

وصف السيناريو

- استمرار أزمة جائحة كورونا لفترة طويلة نسبيًا (6 شهور إلى عام أو عام ونصف).
- القدرة على التكيّف مع الأزمة والتأقلم مع تداعياتها الصعبة.

شروط تحقق السيناريو

- التأخّر في التوصل إلى علاج أو لقاح للمرض خلال فترة قصيرة، واستمرار الأزمة لنحو عام إلى عام ونصف.
- فشل الإجراءات الوطنية في بعض الدول العربية في احتواء الفيروس بشكل سريع، واضطرارها لاستئناف كثير من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية والتعليمية نتيجة عدم القدرة على تحمّل تبعات استمرار الإجراءات القاسية لمواجهة الأزمة، ولكن بإجراءات التباعد الاجتماعي والإجراءات الصحية اللازمة حسب تعليمات الجهات المختصة.
- امتلاك القدرة لدى كثير من الاقتصادات الوطنية العربية على التكيّف مع الأزمة وتحمّل الأعباء المترتبة على استمرارها.
- تعزيز الجبهة الداخلية على المستوى الوطني، واستمرار حالة التوافق المجتمعي بين الحكومات والأوساط الشعبية في مواجهة تداعيات الأزمة، والحفاظ على حالة الوئام والاستقرار والأمن الداخلي، والالتزام بمستوى جيد من إجراءات التباعد الاجتماعي.
- تحقيق مستوى جيد من التنسيق والتكامل والتضامن العربي في مواجهة الأزمة ومعالجة تداعياتها، وتفعيل دور مؤسسات التعاون العربي المشترك، وأي مؤسسة تنشأ لهذه الغاية.

النتائج المتوقّعة لتحقق السيناريو

- مواجهة كثير من الدول العربية أوضاعًا اقتصادية ومعيشية صعبة تؤثر سلبًا في واقع الاقتصادات العربية وتزيد من الأعباء على المواطنين، لكن مع قدرة معقولة على التعايش مع استمرار الأزمة وتجاوزها في وقت لاحق في ظل إجراءات احترازية معتدلة.
- التأثير سلبًا في مسار التنمية في الدول العربية بفعل الانشغال بمواجهة تداعيات الأزمة والتعافي من آثارها.

- الاستمرار في تعطيل بعض الفعاليات والأنشطة الاجتماعية والدينية والرياضية والتربوية والثقافية لفترة طويلة نسبيًا.
- الحفاظ على مستوى معقول من العلاقات العربية البينية ومن التعاون العربي المشترك.
- تحقيق بعض أشكال التهدئة للأزمات العربية للتفرّغ لمواجهة تداعيات أزمة كورونا المستمرة والضاغطة.

ج. السيناريو الثالث: الفوضى وانفلات الأزمة والفشل في احتواء تداعياتها وخروجها عن نطاق السيطرة

وصف السيناريو

- استمرار الأزمة لفترة طويلة مفتوحة، وتحوّل وباء فيروس كورونا إلى أمر واقع.
- فقدان السيطرة على تداعيات الأزمة.

شروط تحقق السيناريو

- فشل الجهود في التوصل لعلاج أو لقاح للمرض لفترة طويلة، لأكثر من عام ونصف.
- عدم نجاح جهود الدول العربية في احتواء المرض والسيطرة على انتشاره.
- فشل إجراءات الدول العربية في احتواء الأزمة والتكيّف مع تداعياتها.
- غياب التوافق بين الجهات الرسمية وبقية الأطراف المجتمعية حول سبل مواجهة الأزمة، وتنامي أزمات سياسية واجتماعية واقتصادية معقدة.
- تراجع أسعار النفط، وتراجع مداخيل الدول العربية المصدّرة للنفط بسبب تراجع الطلب، وضعف العملية الصناعية في العالم في ظل استمرار مخاطر أزمة الوباء وخصوصًا على الدول الصناعية الكبرى الأكثر إصابات في العالم.
- انفراد كل دول عربية بمواجهة الأزمة وحدها، وغياب التعاون والتنسيق والتضامن العربي والجهود المشتركة.
- غياب الدعم الدولي المقدّم للدول العربية التي تحتاج إسناداً في مواجهة تداعيات الأزمة ماليًا وصحيًا.

النتائج المتوقعة لتحقّق السيناريو

- معاناة معظم الدول العربية من تداعيات قاسية تُنهكها وقد لا تقوى على

مواجهتها في مجالات عديدة، بخاصة في الجوانب الاقتصادية والصحية والتعليمية التي قد تصل إلى مرحلة الانهيار.

- التأثير سلبًا في حالة الاستقرار وتهديد الأمن المجتمعي بفعل فقدان الثقة الشعبية بالإجراءات الرسمية وبسبب تزايد الأعباء المعيشية نتيجة الانهيار أو التراجع الاقتصادي الحادّ وتنامي بؤر الفقر والبطالة، ما يزيد من احتمالات تطوّر أجواء الغضب إلى أشكال من الاحتجاجات الشعبية والإخلال بالاستقرار .

- استنزاف موارد الدول العربية في مواجهة أزماتها الداخلية، والتأثير سلبًا في علاقاتها البينية، وتكريس حالة العزلة والانكفاء القُطري والانشغال بالأولويات الوطنية في مواجهة الأزمة.

- تعطيل مسار التنمية في الدول العربية لصالح مواجهة التداعيات الخطرة للأزمة.

2. محدّدات الترجيح بين السيناريوهات الثلاثة

باستعراض شروط تحقّق السيناريوهات الثلاثة يمكن استخلاص خمسة محددات تساعد على الترجيح بينها:

- كفاءة أداء الدول العربية على المستوى الوطني في مواجهة الأزمة ونجاعة إجراءاتها في معالجتها واحتوائها من حيث:
  - الإمكانات الطبية المتاحة وطنيًا لمواجهة الأزمة (المستشفيات وأماكن العزل والأسرّة وأجهزة التنفس، والكمامات، ومواد التعقيم ...).
  - درجة الوعي المجتمعي في التعامل مع الأزمة، ودور وسائل الإعلام التقليدية ووسائط التواصل الاجتماعي.
  - مستوى التوافق والتلاحم بين الموقفَين الرسمي والشعبي في الدول العربية في مواجهة الأزمة، وفاعلية دور مؤسسات المجتمع المدني في إسناد الجهود الرسمية لاحتواء تداعيات الأزمة والتخفيف من آثارها السلبية.
  - الإمكانات الاقتصادية للدولة ومدى قدرة اقتصاداتها على تحمّل أعباء الأزمة وتداعياتها الاقتصادية والمعيشية.

- المدى الزمني لاستمرار الأزمة وحجم انتشار الفيروس في العالم العربي والعالم.

- سرعة التوصل إلى لقاح أو علاج للفيروس.

- مستوى التعاون والتنسيق والتضامن بين الدول العربية في مواجهة الأزمة على صعيد:

- تحقيق التكامل وتبادل الخبرات والتجارب في مجال إدارة الأزمة وسبل مواجهة انتشار الفيروس.
- تقديم الدعم والمساعدة من الدول المقتدرة ماليًا للدول الأقل قدرة على تحمّل الأعباء الاقتصادية للأزمة.
- التعاون العلمي والتقني المشترك في مجال تصنيع الأدوات والمستلزمات الطبية اللازمة لمواجهة الأزمة.

- مستقبل أسعار النفط التي تؤثر في قدرة الدول العربية الغنية على مواجهة تداعيات أزمة كورونا وطنيًا، وفي قدرتها على تقديم الدعم للدول العربية الأقل قدرة على مواجهة الأزمة.
- مستوى الدعم الدولي المقدّم للدول العربية التي تحتاج إسناداً لاقتصاداتها ولإجراءاتها الصحية لمواجهة الأزمة.

وفي ضوء المحددات السابقة للترجيح بين السيناريوهات يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

- يتفاوت حجم انتشار الفيروس وتأثير الأزمة من دولة عربية لأخرى، ففي حين نجحت العديد من الدول في إجراءاتها لاحتواء الفيروس ضمن مستويات محدودة بفعل سرعة استجابتها لمواجهة الأزمة، وكفاءة الإجراءات الرسمية، وارتفاع مستوى الوعي المجتمعي، وتوفّر الإمكانات الصحية؛ فإن مستوى النجاح لدى دول أخرى كان أضعف من ذلك، الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات انتشار الفيروس وصعوبة السيطرة عليه.
- مستوى التعاون والتنسيق والتضامن العربي، والذي ما يزال بمستويات محدودة ومتفاوتة ولم يصل إلى المستوى المطلوب نتيجة عوامل متعددة، كما أن دور مؤسسات العمل العربي المشترك في تفعيل الجهود الجماعية لمواجهة الأزمة ما يزال محدوداً وهامشيًا.
- تفضل الكثير من الدول العربية حتى اللحظة إدارة الأزمة بصورة منفردة، وتبدو منشغلة بمعالجة تداعياتها بخطط قصيرة الأمد يغيب عنها البعد الاستراتيجي والبعد العربي.
- مستوى الدعم الدولي المقدّم للدول العربية التي تحتاج الإسناد في مواجهة الأزمة اقتصاديًا وصحيًا ما يزال قليلًا ومحدوداً ولا يسهم في تعزيز قدرة تلك الدول على احتواء الفيروس بشكل سريع وفعّال، فكثير من الأطراف الدولية الغنية اقتصاديًا لا تزال

مشغولة ومستنزفة بمواجهة الفيروس داخل بلدانها في ظل معدلات انتشار مرتفعة للفيروس، وما يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية كبيرة على أوضاعها الاقتصادية.

- ما تزال مستويات الزيادة في حالات الإصابة بالفيروس مقلقةً عالميًا وإقليميًا وعربيًا، رغم الانخفاض التدريجي في معدلات الزيادة بمرور الوقت في عدد من البلدان، كما أن التقديرات المتوفرة بخصوص جهود التوصّل إلى لقاح أو علاج للفيروس لا ترجّح تحقيق ذلك في مدى زمني قصير.
- استمرار التراجع في أسعار النفط أو استقراره على مستوى أقل من توقعات العام 2019 يزيد من التحديات أمام فرص تقديم الدعم للدول العربية التي تحتاج الإسناد في مواجهة أزمة فيروس كورونا، غير أنه في الوقت ذاته يزيد من الحاجة لتحقيق التكامل في الجهود العربية، حيث إن الخبرات العلمية والكفاءات الفنية والمنظومات الصحية يمكن أن تعوّض الإشكالات الاقتصادية في مواجهة الوباء.

3. الترجيح بين السيناريوهات

في ضوء ما سبق، تبدو فرص تحقّق السيناريوهات الثلاثة على النحو التالي:

- تبدو احتمالات تحقّق السيناريو الأول (احتواء الأزمة سريعًا) ضعيفة وغير مرجّحة في غالب الدول العربية. فلا الإجراءات الوطنية داخل العديد من الدول العربية تعطي مؤشرات على نهاية قريبة للأزمة، ولا مستويات الزيادة في الإصابات على المستوى العالمي تعزّز ذلك، كما أن احتمالات التوصل سريعًا للقاح أو علاج للفيروس لا تزال في الوضع المخبري. وبالتالي فإن ترجيح هذا السيناريو يبدو غير واقعي، كما أن وضع الخطط وفق هذا السيناريو ينطوي على مغامرة كبيرة قد تكون عواقبها وخيمة، حتى وإن حققت بعضُ الدول العربية، كالأردن وتونس مثلاً، قدرة كبيرة على محاصرة مصادر الوباء والسيطرة النسبية عليها، وفي زمن قصير نسبيًا بإجراءاتها السريعة والصارمة، غير أنها لا تزال تتعرّض لعدد من الإصابات من مصادر جديدة.
- يبدو السيناريو الثاني (التكيّف) الأكثر ترجيحًا وواقعية في ضوء المعطيات والمؤشرات الحالية، حيث يرجّح أن تضطر الكثير من الدول العربية، كما هو الحال عالميًا، إلى التكيّف مع استمرار الأزمة بغض النظر عن حجمها المتفاوت بين دولة وأخرى لمدى زمني طويل نسبيًا. وتقتضي المصلحة الوطنية والقومية وضع خطط لمواجهة الأزمة وفق هذا السيناريو على المستوى الوطني. كما أن ترجيح هذا السيناريو يضاعف الحاجة لتفعيل آليات التعاون والتنسيق والتضامن العربي لتحقيق مواجهة جماعية للأزمة بما يعزّز القدرة على التكيّف مع تداعياتها في المجالات المختلفة.

- لا تبدو احتمالات السيناريو الثالث (الفوضى وفقدان السيطرة) وهو الأخطر من حيث النتائج والتداعيات على الوضع العربي العام وعلى الأوضاع الوطنية داخل الدول العربية، لا تبدو قوية ومرجّحة في الوقت الراهن في ظل غياب مؤشرات عملية عليه حتى كتابة هذا التقرير، حتى في ظل التفاقم الواضح للإصابات في دول خليجية رئيسية.

غير أن ما ينبغي الانتباه إليه هو أن السيناريو الثاني المرجّح (التكيّف) مرن وقد يتطوّر نحو السيناريو الثالث الذي يمكن وصفه بالسيناريو الكارثي في حال فشلت الدول العربية في احتواء تداعيات الأزمة عبر تعاون وتكاتف وتكافل حقيقي وفعال بحشد الإمكانات اللازمة وخاصة البشرية والعلمية والمالية لمواجهة هذه الأزمة.

رابعًا: خيارات مواجهة الأزمة عربيًا

إن أهم ما يميز أزمة الكورونا أنها تخص صحة الإنسان وحياة المجتمع في ظل أزمة معيشية، كما أنها تؤثر على الأمن والاستقرار السياسي، وتظهر هذه الجوانب من خلال التداعيات المختلفة لهذه الأزمة والتي تم تناولها في البند الثاني من هذا التقرير.

وانطلاقًا من كون هذه الأزمة، كما هي بقية الأزمات الأخرى، تعني حدوث تغيرات جوهرية ومفاجئة فإنها تشكّل تهديداً للوضع القائم، ما يضع صانعي القرار وقيادات الدول أمام ضغط الوقت لأنها تجلب أحداثًا غير متوقعة ولم يجرِ الاستعداد لها، وهذا يتطلب إحداث التوازن بين السرعة في تحديد الخيارات واتخاذ القرار وبين ضمان الكفاءة والملاءمة لجميع الاحتمالات؛ فصانعو السياسات في أوقات الأزمات لا يملكون خيارات كثيرة، وهم مدعوّون لاتخاذ قرارات وتبنّي خيارات حاسمة ومصيرية، في أوقات صعبة، تشمل الجوانب الصحية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في آن واحد.

1. العوامل والاعتبارات المطلوب مراعاتها في وضع الخيارات

إن عملية صياغة الخيارات التي على الدول العربية اعتمادُها سواء منفردة أو مجتمعة يستند إلى مجموعة من العوامل المؤثرة التي تعطي الأولوية لهذه الخيارات دون غيرها، ومن أهم هذه العوامل:

- حجم المشكلة وطبيعتها ومدى تعقّدها وتداعياتها على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، وعلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن قياس حجم المشكلة من خلال معرفة عدد المصابين بالوباء وعدد الوفيات والقدرة على ضمان حالات الشفاء، ومدى انتشار الوباء جغرافيًا وبشريًا، وقدرة المنظومة الصحية على تحمل الحالة.

- مدى خطورة الأزمة وتشكيلها تهديداً لبقاء الدول واستقرارها وإمكانية فقدان السيطرة على نتائجها، وتكمن مشكلة هذا الوباء وخطورته من خلال خصائصه كوباء عالمي يملك مقومات وأسلحة غير متوفرة للفيروسات الأخرى، وهو وباء سريع العدوى والانتقال ويملك قدرة كبيرة على التخفّي، حيث يمكن أن يصيب أعداداً كبيرةً من الناس قبل ظهور أعراضه على البشر، ولديه قدرة على مهاجمة أجهزة الجسم الحيوية، وهناك صعوبة في التصدّي له من حيث اللقاحات أو العلاج لعدم اكتشافها حتى الآن، ومن هنا لا بدّ من حصر التداعيات الرئيسية في المجالات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والخسائر المتوقعة.

- دراسة السيناريوهات المحتملة وتداعياتها وكيف يمكن التعامل معها، وقد رجّح التقرير في البند ثالثًا السيناريو الثاني القائم على التكيف متوسط المدى مع الأزمة في العالم العربي، وأظهرت السياسات اللازمة لمنع الوصول إلى السيناريو الثالث الكارثي.

- توفر الإمكانات المادية والبشرية للتعامل مع الأزمة؛ حيث يشير الوضع السائد في المنطقة العربية إلى ضعف البنية التحتيّة والإمكانات الصحيّة بشكل عام، وإلى هشاشة الاستقرار السياسي والاجتماعي نتيجة النزاعات الداخلية وموجات الهجرة عبر الحدود في كثير من الدول العربية، ويمكن ملاحظة النقص في الإمكانات البشرية من خلال الإحصاءات الخاصة بعدد الأطباء والمستشفيات في الوطن العربي حسب تقارير البنك الدولي، حيث إنّ المعدلات العالمية هي 1.5 طبيب، و3.4 ممرض، و2.7 سرير في المستشفى لكل (1000) ألف إنسان، بينما في العالم العربي هي 1.1 طبيب، و2.1 ممرض، و1.6 سرير في المستشفى لكل (1000) ألف إنسان، ومن خلال هذه الأرقام يُلاحَظ النقص في الخدمات الطبية المتوفّرة في الوطن العربي مقارنة بالمعدّل العالمي.

- حضور القيادة والإدارة المسؤولة عن وضع الخيارات والتخطيط بكفاءة ومنهج علمي وواقعي وليس بطريقة عشوائية، وهذا يتطلب تشكيل فرق أزمات عاجلة من المتخصصين والخبراء، والاطلاع على تجارب الدول الأخرى في هذا المجال وقدرتها على توحيد الجهود وتحقيق التضامن بين جهود الأفراد والقطاع الخاص والحكومات والمنظمات الإقليمية المعنيّة، مثل جامعة الدول العربية.

2. أنواع الخيارات المطلوبة والمتاحة

إن صياغة الخيارات المطروحة في مواجهة الأزمة وتنفيذها بحاجة إلى الإلمام بأهم الخيارات الرئيسية في هذا المجال سواء على الصعيد الصحي أو الاقتصادي أو السياسي، ويمكن إجمال أهم هذه الخيارات التي تشكّل خارطة الطريق لمواجهة الأزمة بالتالي:

أ. في المجال الصحّي والطبّي

لا بدّ من اعتبار الخيار الصحي على رأس الأولويات لمواجهة أزمة كورونا، حيث يتمثل الخيار الأول في العمل على السيطرة على الوباء ومنع انتشاره والتقليل من الخسائر البشرية وتخفيف حدة الأزمة في الوقت المناسب باعتبار أن الإنسان هو جوهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والركن الأساسي في قيام الدول، وهو ما يتوافق مع قيم أمتنا الفكرية والحضارية والدينية في العالم العربي، ويتطلب هذا الخيار تعبئة الكوادر الطبية والمجتمعية، وإجراء التحليل الوبائي الاستباقي، كما يتطلب إجراءات صارمة في مجال الحجر الصحي والعزل، وتأمين مستلزمات الوقاية مثل الكمامات والرعاية الصحية للمصابين وبناء المستشفيات، وتأمين أجهزة التنفس الصناعي وغرف العناية المركزة وغيرها، من أجل خفض عدد الوفيات، وتأمين أدوات التعقيم والتطهير، وضرورة اعتماد الإرشادات التي وضعتها منظمة الصحة العالمية بخصوص الإجراءات الطبية المطلوبة، مثل إجراء الفحوص المنظمة وتوثيق مستوى الانتشار، وتتطلب هذه العملية في مجملها تحويل جزء مهمّ من ميزانيات الدول لخدمة المجال الصحي.

ب. في المجال السياسي والأمني

يبدأ هذا الخيار بمصارحة الشعوب العربية في حقيقة وجود الوباء ومدى انتشاره واعتماد الشفافية في تقديم المعلومات، والحاجة لتقديم رؤيه شاملة للمجتمعات لتوحيد صفوفها في تحقيق الإجماع الوطني وعدم إصابتهم بالذعر، مع أهمية غرس روح التفاؤل بين المواطنين وتعاونهم لضمان تنفيذ القرارات الصارمة من قبل السلطات والتي تحدّ من حرية الأشخاص، وضرورة استعادة الثقة في المؤسسات الحكومية والاتجاه نحو مشاركة الشعب في القرارات الحكومية، والاتجاه نحو الالتزام بالأسس القانونية والأساليب الديمقراطية لضمان وصيانة قضية الوَحدة الوطنية وإزالة المخاوف من تحوّل الوطن العربي إلى دول فاشلة وسقوطها للوصول إلى حالة من الفوضى.

ويمكن في هذا المجال توظيف القيم والتراث والثقافة المجتمعية العربية المشتركة في تحقيق التضامن والتوحد في مواجهة الأزمة والأعباء الناتجة عنها وتوسيع المشاركة والمسؤولية الشعبية في التصدي للوباء من خلال طرح آليات عمل وطنية وشعبية عربية مقبولة، كما يمكن الاستفادة من قدرات المؤسسات العسكرية في البلاد العربية في توسيع أدوارها غير التقليدية بدعم القطاع الصحي والمؤسسي من قبل مؤسسات الخدمات الطبية العسكرية وسلاح الهندسة العسكري، فضلًا عن سلاحَي الصيانة والنقل والمساهمة في نقل المصابين وتقديم العلاج ودفن الموتى، والتعاون في تنفيذ إجراءات الحجر الصحي وبناء المستشفيات الجديدة العاجلة والطارئة، وفي التعقيم والتطهير

للأماكن والمناطق الموبوءة وتأمين الحدود، ممّا يحسّن من صورة المؤسسات العسكرية أمام شعوبها ويطوّر من دورها المجتمعي البنّاء في تحمل أعباء الوباء العام.

ج. في المجال الاقتصادي والمالي

نظرًا للظروف الاقتصادية الصعبة في معظم الدول العربية فإنها ستكون من أكثر المتضررين من أزمة كورونا، حيث سيحتاج عدد منها إلى مساعدات للمجهود الصحي ولتمويل ميزانياتها لخدمه المجال الصحي.

وقد باشرت عدد من الدول العربية رصد ميزانيات وتخصيص صناديق مالية خاصة لمقاومة هذا الوباء ومواجهة تداعياته، فقامت قطر برصد 20 مليار دولار كحوافز للقطاع الخاص، وأعدّت السعودية حزمة مالية بمبلغ 13 مليار دولار لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وخصّصت الإمارات حزمة بقيمة 27 مليار دولار، وخصّصت مصر 6.38 مليار دولار ، وفي الأردن خفّض البنك المركزي الاحتياطات الإجبارية للبنوك من 7% إلى 5% لضخّ أكثر من 705 ملايين دولار، وفي المغرب أنشئ صندوق بقيمة مليار دولار لمواجهة الأزمة، وعمدت دول عربية أخرى لإجراءات مماثلة بهذا الخصوص.

ويمكن في هذا المجال العمل على الاستفادة من التبرعات المالية التي يقدّمها الأفراد والشركات ومنظمات المجتمع المدني مقابل التقليل من الاعتماد على الاقتراض من صندوق النقد الدولي، وتقليص الاعتماد على الدول الأخرى، مع الأخذ في الاعتبار إمكانية الاستفادة بحذر من أدوات صندوق النقد الدولي للتمويل السريع والتسهيلات الائتمانية، وإمكانية الاستفادة من منظمة التجارة العالمية في تسهيل نقل وتأمين المعدات واللوازم الطبية.

وفي هذا المجال لا بد من المواءمة بين الأولويات الطبية والخطط الاقتصادية لتأمين استقرار الاقتصاد وحماية الطبقات الفقيرة، ولمنع الاضطرابات الأمنية والاجتماعية من خلال إدارة الموارد الاقتصادية بصورة كفؤة، وإصلاح المنظومة المصرفية العربية من خلال توفير السيولة وتخفيف القيود المالية على الإقراض وتقديم الدعم للأفراد والشركات لتعزيز الثقة بالاقتصاد، وخلق تكتلات مصرفية عربية لتمويل العمليات الاقتصادية، وكذلك إنشاء صناديق لجمع تبرعات لدعم الطبقات الفقيرة وذوي الدخل المحدود والعاطلين عن العمل، وهنا تظهر أهمية الاستفادة من المقوّمات العربية المتمثلة في وفرة الموارد الطبيعية والاتجاه نحو الإنتاج الزراعي والابتعاد عن الاقتصاد الريعي من خلال تشجيع قيم العمل والإنتاج.

ولذلك فإن عملية وضع خيارات استراتيجية عربية في مواجهة أزمة كورونا يجب أن

تقوم على مجموعة من الخيارات الرئيسية التي تندرج ضمن الخيارات المتوفرة والخيارات المطلوبة ومحاولة الإلمام بهذه الخيارات وتحديد الأولويات فيها، وهذه العملية بحاجة إلى التوفيق بين الخيارات القائمة على الحماية الصحية والمعالجات الطبية وسلامة المواطنين من الوباء وإزالة الخوف والقلق من نفوس المواطنين وبين المحافظة على الاقتصاد الوطني ودفعِه نحو حالة من الانتعاش والتعافي من المشاكل التي واجهها نتيجة إغلاق المصالح والمؤسسات الاقتصادية وصعوبة التنقل وفقدان أعداد كبيرة من المواطنين لوظائفهم وأعمالهم وتدنّي مستويات المعيشة وزياده الفقر.

إن استراتيجية مواجهة هذا الوباء بحاجة للعمل على تحقيق التوازن بين مستوى الدول العربية المنفردة، وهي الأعلم بمستويات وصول الوباء وبقدراتها الذاتية، وهي ما لجأت إليه معظم الدول العربية، وبين المستوى العربي الجماعي الذي يسمح بتجميع القوّة وتوجيهها والاستفادة من الإمكانات العربية المتوفرة.

وبالرغم من نقص وتراجع التعاون العربي في مواجهة الأزمة فإن العمل الجماعي العربي يتيح لجامعة الدول العربية ومجلس وزراء الصحة العرب القيام بدور التنسيق والتعاون بين الدول العربية، ويمكن لمؤسسات المجتمع المدني العربية، مثل نقابات الأطباء والصيادلة وشركات الأدوية والممرضين، تقديم العون في مثل هذه الحالة الطارئة، كما يمكن الاستفادة من المنظمات الدولية ذات الصلة في المساهمة في هذا المجال، بشروط مناسبة، لدعم العمل الجماعي العربي؛ لأن هذه المنظمات تملك خبرات وإمكانات واسعة، خاصة أن هذا الوباء هو أزمة عالمية تتطلب تضافر كافة الجهود الدولية.

ويمكن القول أن عملية صياغة أو تبنّي خيارات لمواجهة الأزمة تعتمد إلى حدّ كبير على العوامل المؤثرة على هذه الأزمة من خلال تشخيصها ومعرفة الدرجة التي وصلت إليها في الوطن العربي، والإمكانات المتوفرة سواء كانت مادية أو بشرية، ومستوى الكفاءة في إدارتها، ومستوى الاستجابة الشعبية لمواجهتها، خاصة في مجال اتخاذ الإجراءات المطلوبة لمنع انتشار وباء كورونا.

خامسًا: ملامح مشروع عربي مشترك لمواجهة الأزمة وتداعياتها

في ضوء التحليل الذي قدّمه الفريق (فريق الأزمات العربي–ACT) في هذا التقرير فإنه يرى أن التعاون العربي لمواجهة الأزمة وتداعياتها المختلفة أصبح أمرًا حيويًا وملحًا بحدّ ذاته؛ لأنه يتناول الإنسان والمجتمع العربي برمّته، وليس في مثل هذه الحالات مجال للإشكالات والخلافات السياسية، حيث إن هدف التعاون هو خدمة الجميع وإنقاذ الجميع من الأزمة وتداعايتها، خاصة على الصحة العامة والمجتمع والاقتصاد.

ولذلك فإن دراسة هذه التداعيات المفصّلة في التقرير، ودراسة الخيارات العربية الممكنة في التعامل معها، إضافة الى فهم التقرير للسيناريوهات المحتملة لهذه الأزمة على المديَين القريب والمتوسط، تشكّل منطلقًا مهمًا في تأطير وبلورة أسسٍ عمليةٍ واقعيةٍ للتعاون العربي على مستويَين: الأول لمواجهة الأزمة وارتداداتها والسيطرة على الوباء والقضاء عليه، والثاني لمواجهة تداعيات هذه الأزمة المتوقعة على العالم العربي محليًا وعربيًا، وعلى مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجيواستراتيجية.

ويرى الفريق، كما عددٌ من الخبراء العرب وبعض الخبراء في منظمة الصحة العالمية، أن العالم العربي سيكون متضرراً على الصعيدَين الاجتماعي والاقتصادي بشكل بليغ من هذه الأزمة، وأن التعاون العربي هو خيار الضرورة التي بدونها قد لا تستطيع أي دولة منفردة تحمّل تبعات الأزمة واحتواءها ومعالجة تداعياتها المختلفة. وتشير تحليلات هذا التقرير إلى المؤشرات نفسها، وتوصي بالاتجاه نفسه من السياسات التعاونية العربية لمواجهة الأزمة وتداعياتها.

1. مسوغات مشروع التعاون وفاعليته في خدمة المصلحة العربية القومية والقُطرية

تتناول أزمة كورونا صحة الإنسان وحياة المجتمع كما أنها تتناول الأمن والاستقرار السياسي، ولأنها أزمة متحركة فهي تحمل تغيرات جوهرية ومفاجئة، وتشكّل تهديداً للوضع القائم، وتهديداً لبقاء الدول واستقرارها وإمكانية فقدان السيطرة على نتائجها، ما يضع صانعي القرار وقيادات الدول العربية أمام ضغط العمل بجدية وكفاءة وسرعة وبشكل جماعي وعلمي مدروس، ولذلك فهي أزمة خطيرة على المستويَين المحلي والإقليمي للدول العربية.

ورغم تفاقم الأزمة وبدء اتساع رقعتها إلى مناطق فقيرة وضعيفة الاقتصاد، في أفريقيا مثلًا، غير أن التعاون العربي الصحي والغذائي والاقتصادي ظل ضعيفًا، ولم يتم تفعيل قرارات المؤتمر الاقتصادي العربي، ولم يعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وفق برامجه المقرة والمعتمدة.

وبالنظر إلى مستوى التعاون والتنسيق والتضامن العربي القائم، والذي ما يزال بمستويات محدودة ومتفاوتة، كما أن دور مؤسسات العمل العربي المشترك في تفعيل الجهود الجماعية لمواجهة الأزمة ما يزال محدوداً وهامشيًا، ناهيك عن ضعف البُنية التحتيّة والإمكانات الصحيّة، وهشاشة الاستقرار السياسي والاجتماعي نتيجة النزاعات الداخلية، وموجات الهجرة عبر الحدود للعديد من الدول العربية، فإن العمل الجماعي العربي أصبح حاجة ضرورية لحماية المجتمع العربي وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني

والاقتصادي في وقت واحد، وللمحافظة على الوضع الجيواستراتيجي للعالم العربي أن تختطفه دول إقليمية طامعة، خاصة أن التقديرات الدولية المختلفة تشير إلى أضرار بليغة ستنال من العالم العربي مع هذه الأزمة وبعد انقشاعها، ومنها تراجع الصادرات، وازدياد المعاناة من تدنّي معدلات النمو، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وتراجع مستوى انعدام الأمن الغذائي، واحتمالات انهيارات منظومات اقتصادية وصحية لدى بعض الدول العربية، وهو ما سيؤثر حتمًا على الأوضاع في الدول العربية المجاورة بسبب عدم الاستقرار، وربما الهجرة، حيث إن للأزمة تأثيرًا سلبيًا في حالة الاستقرار وتهديد الأمن المجتمعي بفعل فقدان الثقة الشعبية بالإجراءات الرسمية، وبسبب تزايد الأعباء المعيشية نتيجة الانهيار أو التراجع الاقتصادي الحادّ وتنامي بؤر الفقر والبطالة، وتراجع قدرات المنظومة الصحية عن تحمّل تبعات الوباء وما بعده.

ومما يدلّ على ذلك أن كل دولة عربية انفردت بإدارة الأزمة داخل حدودها، وتُركت بعض الدول الفقيرة لتواجه الأزمة بإمكاناتها المتواضعة (السودان، جيبوتي، الصومال، لبنان، فلسطين، ...)، بل إن بعضها حصل على الدعم من دول غير عربية كالصين وتركيا والاتحاد الاوروبي في ظل غياب الدعم العربي.

ولذلك يجب أن يحفز هذا الأمر القيادات والنخب العربية إلى سرعة بلورة رؤية عربية شاملة وفق تفكير استراتيجي للتوصل إلى برامج وآليات لمواجهة الأزمة أولًا، ثم مواجهة تداعياتها بشكل جماعي متكامل في الأدوار والخبرات والإمكانات، حتى يتحقق الأمن الصحي والاقتصادي والغذائي للشعوب العربية بشكل متوازن ومعقول، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني في كل دولة، وفي المجموع العام للبلاد العربية.

2. أسس وقواعد بناء المشروع

يمكن اقتراح أسس وقواعد بناء مشروع التعاون العربي لمواجهة الأزمة وتداعياتها، وأهم هذه الأسس:

- أن يهدف المشروع إلى تحصين المنظومة الصحية والاجتماعية العربية والاقتصاد العربي (الفقر، البطالة، التعليم، البحث العلمي، الانكماش الاقتصادي، ...) كأساس حيوي للمشروع، وأن يحقق الحماية من أزمة هذا الوباء وأمثالها في المستقبل للعالم العربي مجتمعًا ولكل دوله ومجتمعاته.
- أن تكون إدارة مشروع التعاون المشترك مسئولية جماعية، حيث يتم تشكيل إطار خاص بها، أو بتفعيل أحد الأطر المناسبة القائمة للتعاون العربي، للقيام على تنفيذ هذا المشروع.

- اعتبار سياسات وقرارات هذا الإطار المقترح لتحقيق أهداف المشروع توصيات ملزمة لكافة الدول، خاصة فيما يتعلق بتبادل الخبرات والإدارات الحدودية، وتحمّل التبعات المالية وتكاليف تطوير النظام الصحي العربي المشترك والتطوير التكنولوجي اللازم، ومعالجة مشكلة الفقر الناتجة عن الأزمة اجتماعيًا، والبطالة اقتصاديًا، وتطوير أنظمة التعليم والبحث العلمي.

- ضرورة فصل الإنساني والحيوي عن الخلافات السياسية بين الدول والقيادات العربية، في إدارة المشروع لضمان تحقيق النجاح له.

3. مشروع التعاون العربي المقترح

في ضوء الظروف المستجدة والمتطورة لظاهرة أزمة كورونا، وفي ضوء الأضرار البليغة المتوقعة على العالم العربي، وفي ضوء المسوغات السابقة لضرورة العمل الجماعي العربي، واستناداً للأسس المقترحة لمشروع التعاون الجماعي، فإن فريق الأزمات العربي–ACT يقترح بناء مشروع عربي متكامل موحّد لمواجهة الأزمة، على النحو التالي:

أ. ملامح المشروع الرئيسية

- تفعيل آليات التعاون والتنسيق والتضامن العربي لتحقيق مواجهة جماعية للأزمة بما يعزّز القدرة على التكيّف مع تداعياتها في المجالات المختلفة.

- استعادة منظومة التضامن العربي والعمل المشترك لتحقيق القوة الجيواستراتيجية للعالم العربي جماعيًا، الإقليمية منها والدولية، خاصة أنه سيكون للتداعيات الاقتصادية للأزمة الأثر الأكبر على طبيعة الوضع الجيواستراتيجي للعالم العربي، لأن الآثار الاقتصادية قد تغيّر الكثير من موازين القوى الأخرى، وقد تُحدث تغييراً فعليًا في التموضعات الجيواستراتيجية في المنطقة، والتي ربما تكون بعض الدول العربية ضحايا لها.

- تفعيل مجلس وزراء الصحة العرب، و"تشكيل هيئة خاصة لمواجهة أزمة كورونا وتداعياتها" على العالم العربي، و"إنشاء صندوق عربي مشترك للصرف على برامج وآليات مواجهة الأزمة" بمختلف أبعادها الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

- إقرار استراتيجية موحدة لمواجهة هذا الوباء تقوم على تحقيق التوازن بين الدول العربية المنفردة، وهي الأعلم بمستويات وصول الوباء وبقدراتها الذاتية والتي لجأت لها معظم الدول العربية، وبين المستوى العربي الجماعي الذي يسمح بتجميع القوّة وتوجيهها والاستفادة من الإمكانات العربية المتوفرة.

- خلق تكتلات مصرفية عربية لتمويل العمليات الاقتصادية، وكذلك "إنشاء صناديق جمع التبرعات" لدعم الطبقات الفقيرة وذوي الدخل المحدود والعاطلين عن العمل، والاستفادة من التبرعات المالية التي يقدّمها الأفراد والشركات ومنظمات المجتمع المدني مقابل التقليل من الاعتماد على الاقتراض من صندوق النقد الدولي.
- تفعيل مؤسسات القطاع الخاص وجهاته في الدول العربية، وتشكيل آليات وهيئات مشتركة حيث لزم بدعم حكومي وتسهيلات للمساهمة في مواجهة الأزمة واحتواء تتداعياتها.
- تكامل الأدوار وتبادل الخبرات وتقديم الدعم المالي والطبي للدول العربية التي لا تقوى منفردة على توفير مستلزمات المواجهة ومعالجة تداعياتها.

ب. الاستراتيجية الموحدة المقترحة

- اعتبار الخيار الصحي وحماية الإنسان على رأس الأولويات لمواجهة أزمة كورونا بهدف السيطرة على الوباء ومنع انتشاره والتقليل من الخسائر البشرية وتخفيف حدة الأزمة في كل البلاد العربية كمنظومة واحدة بوصف الإنسان هو جوهر الحياه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والركن الأساسي في قيام الدول واستقرارها ونمائها وديمومتها.
- تأسيس "الهيئة العربية لمواجهة أزمة كورونا وتداعايتها"، والتي تشارك فيها الخبرات العربية الفاعلة في كل دولة، ولها تواصل ومؤتمرات وموازنة كافية من القطاعَين العام والخاص.
- تحقيق التكامل وتبادل الخبرات والتجارب في مجال إدارة الأزمة وسبل مواجهة انتشار الفيروس.
- تقديم الدعم والمساعدة من الدول المقتدرة ماليًا إلى الدول الأقل قدرة على تحمّل الأعباء الاقتصادية للأزمة.
- احتواء الآثار الاجتماعية للأزمة من الفقر والجوع والصراعات الطبقية، بهدف منع الفوضى والعنف والجريمة أن تتفشى في المجتمعات العربية.
- التعاون العِلمي والتقني المشترك في مجال تصنيع الأدوات والمستلزمات الطبية اللازمة لمواجهة الأزمة.
- رفع مستوى الوعي الصحي في المجتمعات العربية، وتعزيز السلوك الصحي الإيجابي في التعامل مع الكوارث والأزمات.

- تقديم رؤيه شاملة للمجتمع لتوحيد صفوفه في تحقيق الإجماع الوطني وعدم إصابته بالذعر من الوباء ومخاطره، واستعادة الثقة في المؤسسات الحكومية، والاتجاه نحو مشاركة الشعب في القرارات الحكومية، وضمان وصيانة قضية الوَحدة الوطنية وإزالة المخاوف من تحوّل الوطن العربي إلى دول فاشلة وسقوطها للوصول إلى حالة من الفوضى.

- المواءمة بين الأولويات الطبية والخطط الاقتصادية لتأمين استقرار الاقتصاد وحماية الطبقات الفقيرة لمنع الاضطرابات الأمنية من خلال إدارة الموارد الاقتصادية بصورة كفؤة، والتوفيق بين الخيارات القائمة على الحماية الصحية والمعالجات الطبية وسلامة المواطنين من الوباء وإزالة الخوف والقلق من نفوس المجتمعات، وبين المحافظة على الاقتصاد الوطني ودفعِه نحو حالة من الانتعاش والتعافي من المشاكل التي واجهها.

- التعاون التكنولوجي والعلمي المتعدد ومع دول العالم لسرعة التوصل إلى لقاح أو علاج للفيروس، وما يحتاجه ذلك من "إنشاء معهد عربي متخصص في علوم الأوبئة والصحة العامة" يخدم المنظومة الصحية العربية.

ج. مشروع تفعيل رساميل الاستثمارات العربية

- تفعيل علاقات وأدوار غرف التجارة والصناعة العربية المشتركة.

- تفعيل وتشغيل صناديق التنمية العربية القائمة لإحداث حركة اقتصادية استثمارية مهمة في العالم العربي.

- "إنشاء وتمويل صندوق البحث العلمي العربي" ممولًا من القطاع الخاص ومدعومًا من الحكومات، وصندوق خاص للتعليم التكنولوجي المتقدم Hitech، وبناء مشروع معهد عربي متخصص لهذه الغاية على غرار الـ MIT الأمريكي.

- تشجيع الاستثمار في القطاع الطبي وتبادل الخبرات والكوادر البشرية، وتنمية صناعات الأجهزة الطبية وبناء المختبرات الفاعلة ومشاريع أبحاث الأمراض.

- تشجيع التوجه نحو تحقيق الأمن الغذائي العربي المتكامل والفعال، ودعم الإنتاج الزراعي بكل جوانبه، والصناعات الغذائية، والصناعات التقنية التصديرية بشكل متكامل.

- "إنشاء بنك الفقراء" للإشراف على خفض منسوب الفقر في العالم العربي لحماية المجتمع والدولة من التفكك أو التعرض لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والأمني، وما يشكّله ذلك من أخطار على بقية الدول العربية وشعوبها.

4. التوصيات

- سرعة دراسة الأمر واتخاذ القرارات بشأنه قبل تفاقم الأزمة باتجاهات غير قابلة للسيطرة.
- دعوة النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات المهنية والإعلام العربي إلى تبنّي هذا المشروع العربي الشامل وتشجيع بلورته وتطبيقه جماعيًا وتنوير الرأي العام به.
- تجاوز الحالة العربية القائمة إلى حالة تعاون أو تكافل عربي، ويمكن أن يكون إقليميًا مع واحدة أو أكثر من دول الإقليم التي تتقاطع مصالحها مع المصالح العربية.
- سرعة اتخاذ قرار في جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين لتبنّي هذا المشروع، وتشكيل فريق من الخبراء المتخصصين لوضع خطة عربية متكاملة قابلة للتطبيق وعلى عجل، ويُبدي فريق الأزمات العربي–ACT في مركز دراسات الشرق الأوسط– الأردن استعداده للمساهمة بأحد خبرائه أو أكثر لتقديم تصوّر كامل مفصّل للمشروع وآليات تنفيذه السريعة.
- عقد مؤتمر عربي موسع، ولو عبر التقنيات الافتراضية، من خبراء الصحة والاقتصاد والاجتماع والتكنولوجيا خصوصًا لمناقشة هذه التصورات وتطويرها وتحويلها إلى برامج عمل برعاية جامعة الدول العربية وجمعيات رجال الأعمال والجمعيات والنقابات المهنية العربية.
- دعوة الحكومة الأردنية التي حققت نجاحات مميزة في مواجهة الأزمة إلى تبنّي هذا المشروع رسميًا وعرضه على جامعة الدول العربية للإقرار والتنفيذ.

The Coronavirus Crisis: the repercussions on the Arab World and Confrontation Strategy

Executive Summary

The Corona Virus (Covid-19) pandemic crisis swept the world rapidly and imposed itself as the central crisis of this century at political, social, and economic levels. Therefore, the Arab Crises Team-ACT decided to be devoted to this research. The report here describes the characterization of the crisis and its environment (international, regional, and Arab), and its different implications. The report discusses the social, political, and geostrategic aspects of the crisis in the Arab world. It also presents its scenarios, its expected repercussions on the Arab world, and the Arab options to confront and contain this crisis. The report provides, in the end, the features of a joint Arab project to face the crisis and its repercussions.

The pandemic spread from Wuhan in China to the whole world in a short period. It affected different segments of societies and states. Later Europe became the main focus of its spread. The United States of America became the first in numbers of deaths and infected people. Isolation and social distancing were the primary strategies recommended by the World Health Organization and followed by states.

The governments were confused by the rapid and unexpected expansion of this pandemic. It forced them to use new tools other than what their armies and institutions have entrusted in the wars and previous crises. While the severity of the measures to combat the pandemic varied from one country to another, the various regional and international organizations did not show real cooperation in facing this epidemic. They instead showed the selfish behavior, self-sufficiency, and border closures. Such a phenomenon has been demonstrated by both the Organization of Islamic Cooperation and the Arab League as they did not play a significant leadership role in facing the pandemic. They were considering the weak economic and health cooperation between their members except for sum bilateral coordination.

Closing borders to traffic, especially air transport, have led to many global economic imbalances mainly represented by significant disruptions in production, disruption of global supply chains, and declining global demand for production of all commodities, especially industrial manufactures. These

economic imbalances resulted in worldwide consequences, including a sizeable economic contraction and a sharp decline in economic growth rates in most countries of the world. It also caused a significant rise in unemployment rates and a sharp fall in tax revenue in most of the world, accompanied by a substantial increase in government spending to address the repercussions of the economic and social crisis. Such policies would lead to higher deficits in the budgets of many countries, and a significant rise in public debt.

The report expects that the economic and social repercussions in the Arab world would be more severe than in other developed countries. Such grave consequences are referred to the economic structural imbalances, and the large volume of internal and external debts compared to the GDP in Arab states. The impact of the crisis was more significant in countries whose economy is heavily dependent on the tourism and oil sectors, as these two sectors were among the areas most affected.

The report summarized the economic and social repercussions in the Arab world at different levels as anticipated by the International Monetary Fund, ESCWA, and the International Labor Organization. The most important of which are: Companies incur substantial losses in market capital, amounting to about $ 420 billion during the period between December 2019 to mid-March 2020. They anticipate the fall of food security caused by increasing poverty rates. It might raise the needy people of 1.9 million who suffer from undernutrition.

The reports expect a loss of 5 million jobs, an increase in unemployment rates by 2%. They anticipate the possibility of the Arab region to lose $ 42 billion at least from its GDP in 2020.

As for the political dimension, the report sheds light on the internal governance policies adopted globally and regionally. The engagement of these countries varied with the crisis came depending on the different political environment prevailing in each state. On the other hand, some Arab regimes viewed the crisis as an opportunity to achieve field gains or develop cases that serve their interests in some hot files in the region, which is what appeared in the Yemeni and Libyan problems, and to some extent in the Syrian issue. However, it is still possible to exploit this pandemic and develop one or more initiatives to stop wars despite the persistent political differences between the parties. Internally, many readings indicate the possibility of increased social

effects that anticipate chaos and the high rate of violence and crime due to poverty, hunger, and class conflicts.

In the geostrategic dimension, international possibilities and repercussions remain open to many options.

The report didn't notice significant activities indicating a specific direction except for some American naval moves and maneuvers towards Venezuela or with NATO countries. On the other hand, no activity attracted attention on the part of China or Russia. The leaders are still satisfied with the media crossfire, as the world stands before two options. Firstly, to exploit this pandemic to develop the international system towards cooperation, prosperity, and transfer of interests. Secondly, to use it to restore command and control, even by force.

At the regional level, it is not expected to have significant impacts on hot issues except for what the economic repercussions might cause on the nature of the geostrategic situation as it might change some of the power balance in the region.

The report presents three possible scenarios for the Coronavirus crisis in terms of its repercussions in the Arab world. The first is the scenario of rapidly containing the crisis with limited implications in a short period (3-6 months). The second is the adaptation and coexistence with the crisis repercussions for an extended period (6 Months to a year or a year and a half). The third scenario is the chaos and the outbreak of the crisis with the pandemic to develop broadly with failure to contain its repercussions.

The report concludes that the second scenario (adaptation and coexistence) seems to be the most likely and realistic to happen. The report pins that this scenario is flexible and may evolve towards the third scenario. If the Arab states fail to contain the repercussions of the crisis through real cooperation, solidarity, and effective interdependence, the situation could develop to other possibilities.

The report examines several Arab options to confront the crisis. It recommends considering the health and medical field to be placed at the top of priorities for facing the crisis. It requires proactive and strict measures and transferring part of the state budgets to serve the health field. In the political and security area, the report recommends adopting transparency and openness to people to ensure the achievement of national consensus in facing the crisis. Such a policy would enhance citizens' cooperation in implementing strict

decisions that limit people's freedoms. In the economic and financial field, the report offers the possibility of benefiting from financial contributions by individuals, companies, and organizations of civil society and the establishment of funds in exchange for reducing dependence on borrowing from the IMF. It confirms the need for harmonization of medical priorities and economic plans to stabilize the economy. It recommends protecting the poor through effective financial resources management to preempt any possible security unrest.

The team believes that the crisis of the spread of the Corona epidemic is mobile, as it carries fundamental and sudden changes. It poses a threat to the status quo, a threat to the survival and stability of countries, and the possibility of losing control over its results.

The report presents the features of a joint Arab project to undertake cooperation to confront the crisis and its consequences. It includes the rationale for the project and its foundations, the strategy for confrontation, and activating the role of the private sector, and several mechanisms to achieve it.

Among the most important of these mechanisms is the activation of the Council of Arab Health Ministers, the establishment of a joint Arab fund to spend on programs and arrangements to confront the crisis in its various health, social and economic dimensions. It recommends approving a unified strategy to confront this epidemic based on achieving a balance between the individual measures of Arab countries with their capabilities and the collective Arab level. The cooperation is to be under the coordination of the Arab League and the Council of Arab Health Ministers, which allows the grouping of forces, their gathering, and the utilization of the available Arab capabilities.

The creation of Arab banking blocs to finance economic operations and many joint mechanisms and bodies supported by governments are part of the suggested project features. It also includes the establishment of an "Arab Scientific Research Fund." Furthermore, it supports the establishment of a special fund for "advanced technology education," and the establishment of a "bank of the poor" to oversee poverty reduction in the Arab world. These mechanisms are supposed to provide financial and medical support for Arab countries who are not able to confront the crisis and address its repercussions individually.

In its conclusion, the report recommends the speedy decision-making at the League of Arab States at the delegate level to adopt this initiative. It suggests

holding an expanded Arab conference, even if it is virtually, from health, economic, social, and technology experts to discuss and develop these perceptions and transform them into action plans. It calls on the Jordanian government to adopt this project as it has achieved notable successes in the face of this crisis.

Table of Contents

The crisis and its environment international and regionally.....7

The crisis implications 9

Possible Scenarios and its expected repercussions on the Arab world.....17

The Arab options to confront and contain this crisis 24

Features of a joint Arab project to face the crisis repercussions 28

Executive Summary 35

مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن
Middle East Studies Center -Jordan

Arab Crises Team-ACT

The Coronavirus Crisis

The repercussions on the Arab World and Confrontation Strategy

Issue No. 20

May 2020